بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشيخ عبد الله البدري

كلية العلوم الإدارية والاقتصادية

قسم الاقتصـــاد

بحث تكميلي لنيل درجة البكالريوس

بعنوان :

دور منظمات المجتمع المدني وتأثيرها في التنمية الاقتصادية

إعداد الطلاب:

١/ إسحق عبده نوح

٢/ محمد حيدر عبد الله

٣/ أحمد ياسر سليمان

٤/ امل عبد الرحمن عبد الوهاب

٥/ صباح عثمان عبد الله

إشـراف :

د/ عمر يسن محمد

أكتوبر ٢٠٢١م _ ١٤٤٣هـ

الآيـــــــــــــــــــــة

قال تعالى : (وَلَا تَسْتوِي اَلْحسَنَةُ وَلَا السَيئَةُ ادْفَعْ بِالتِي هِي أَحْسنَ فَإِذَا الذِي بَيْنَك وبَيْنَهُ عَدَاوةٌ كَأنهُ وَلِي حَمِيمٌ (٣٤) ومَا يُلَقاها إِلَا الذِينَ صَبَرُوا وما يُلَقاها إلا ذُو حَظٍ عَظِيمٍ (٣٥))

سورة فصلت _ الآية ٣٤ ـ٣٥

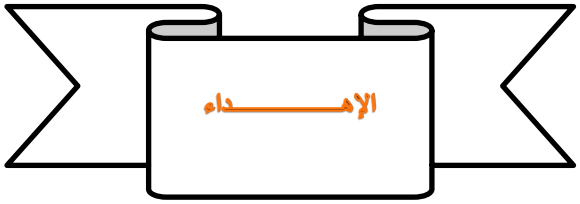

إلى آبائنا الذين غرسوا في قلوبنا وعقولنا بذور الحب

والإخلاص والتفاني في العمل

آباءنا العظماء

إلى من حملت هموم الحياة ووقفت إلى جانبنا في حلو الأيام ومرها

إلى من أحق الناس بحسن صحابتنا

إلى من سهرت وربت وعملت فإستحقت كل عطاء ووفاء

أمهاتنا الكرام

إلى العظماء الذين غرسوا فينا جذور الحب والخير إلى أصدقاءنا

وصديقاتنا الأعزاء الذين كانوا خير إخوة لنا في مشوارنا الجامعي

وأخص بالتحية الأصدقاء بجامعة الشيخ عبد الله البدري كلية العلوم

الإدارية والاقتصادية وعلى وجه الخصوص التحية لدفعة قسم الاقتصاد

إلى قلعة الشموخ وحصن المعرفة ومعلم التميز والبناء

أساتذتنا

إلى أهل الحس والذوق والشفافية والمواقف النبيلة

الرائعة لكم منا جميعاً بطاقة حب وباقة ورد

لا بد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة

أعوام إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام

الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك مجهوداً كبيراً وقبل أن نمضي

نقدم أسمى آيات الشكر والإمتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا

أقدس رسالة في الحياة إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة

إلى جميع أساتذتنا الكرام

كن عالماً فإن لم تستطيع فكن متعلماً فإن لم

تستطيع فأحب العلماء فإن لم تستطيع فلا تبغضهم

ونخص بالتقدير والشكر الدكتور : عـمـر يـسـن محـمـد

ونشكر كل من ساعد على اتمام هذا البحث وقدم لنا العون

ومد لنا يد المساعدة

الباحثين

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
الاستهلال	أ
إهداء	ب
شكر وعرفان	ج
فهرس الموضوعات	د
المستخلص	١
Abstract	٢
المقدمة	٣
خطة البحث	٤
هيكل البحث	٦
الفصل الأول : ماهية مفاهيم منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية	
المبحث الأول : تعريف منظمات المجتمع المدني أهدافها وأهميتها ووظائفها	٨
المبحث الثاني : تصنيفات منظمات المجتمع المدني	١٦
المبحث الثالث : دور منظمات المجتمع المدني في الخدمات الاجتماعية وتسوية النزاعات لتخفيف حدة الفقر والمساهمة في دعم الأسر	٢٣
الفصل الثاني : منظمات المجتمع المدني في السودان وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية	
المبحث الأول : منظمات المجتمع المدني في السودان (النشأة _ التطور _ الأهداف)	٣٦
المبحث الثاني : نشاطات منظمات المجتمع المدني في السودان	٤٤
المبحث الثالث : تصنيفات منظمات المجتمع المدني في السودان	٤٧
الفصل الثالث: منظمات قطر الخيرية	
المبحث الأول : النشأة	٦٠
المبحث الثاني : مشروع كفالة الأيتام	٦٥
المبحث الثالث : إجراءات الدراسة الميدانية	٧١
الخاتمة	٧٦
النتائج	٧٧
التوصيات	٧٨
المصادر والمراجع	٧٩

المستخلص

تناولت هذه الدراسة دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان في الفترة من ٢٠٠٥م _ ٢٠١٥م.

تتمثل مشكلة الدراسة في حاجة مفهوم المجتمع المدني في السودان إلي وضعه في سياقه الملائم والصحيح والقيام بدوره كاملاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد وكيفية توفير الآليات لمواجهة التحديات التي تواجه العمل التطوعي بالسودان .

هدفت هذه الدراسة إلي تعريف دور منظمات المجتمع المدني في السودان في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأهميتها ووظائفها ونشأتها كما توفر دراسة أكاديمية تساعد في كشف دور هذه المنظمات .

كما اتبعت هذه الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي لإستقصاء ووصف وتحليل بيانات الدراسة وبذلنا قصارى جهدنا في إتباع الأسلوب العلمي الذي يتسم بالموضوعية والتجرد وأهم فرضيات الدراسة تشمل العلاقات ذات الدلالات الإحصائية بين أداء منظمات المجتمع المدني والخدمات الاجتماعية والاقتصادية المقدمة لشرائح المجتمع في السودان .

توصل الباحثين إلى أهم النتائج بأن المجتمع المدني ليس سواء مجتمعات مدنية بالإضافة إلى ثقافة مدنية مجال عملها متمايز عن عمل الدولة أي مستقلة عن سلطة الدولة وأن الشأن الاجتماعي مشترك بينهما ، وأن منظمات المجتمع المدني هي تجمعات بشرية تضم متطوعين وتقدم سلاسل من الخدمات التطوعية والخيرية من المحتاجين والمنتفعين دون مقابل في ضوء مجموعة التشريعات .

وأهم التوصيات لفت النظر بأن الحكومة كطرف عليها تحديث قوانينها وتشريعاتها لتحفيز منظمات المجتمع المدني للقيام بدورها ، دفع منظمات المجتمع المدني إلى البحث الجاد عن مصادر تمويل حتى تتمكن من تقديم خدمات أفضل ، تأهيل وتدريب قيادات منظمات المجتمع المدني لتمكينهم من تطبيق أساليب القيادة وتطوير آليات العمل لتنفيذ الخطط والأهداف ولكي تصبح ، أداة لتطوير أعضائها من خلال ما تنظمه من ندوات ودورات في ثقافة التنمية ومتطلباتها .

Abstract

This study tackles the role of civil society organizations in economic and social development in Sudan during the period 2005_2015.

The problem of the study was depicted by the need to put the concept of civil society in Sudan in its suitable and right context to play its role in the economic and social development of the state and how to provide mechanisms to confront challenges that face voluntary work in Sudan.

The objectives of the study were: to be acquainted with the role of civil society organizations in Sudan in economic and social development; their importance their functions and their evolution.

It provides an academic study that helps in revealing the role of these organizations.

The study adopted the historical method and the descriptive analytical method to explore, describe and analyze the date of the study.

A great effort was exerted to follow the scientific approach which is characterized by objectively and dedication.

The most important hypothesis of the study include the presence of a relation with statistical significance between the performance of civil society organizations and the social and economic services provided to the state of the society in the Sudan.

The researcher attained the most important results as: The civil society was not but civil societies as well as civil culture which is different and independent from the authority of the state, but the social affair is common between them.

Civil society organizations are human clusters that include volunteers and provide a series of voluntary and charitable services to the needy people and beneficiaries free of charge in the light of group of legislations.

The most important recommendations were To: divert the attention of the government, as a party, to modernize its laws and legislations to motivate civil society organizations to perform their roles.

- To push civil service organizations to seriously search for sources of finance so as to be able to offer better services.

- To qualify and train leaders of civil society organizations to enable them to apply leadership approaches and to develop work mechanisms to execute plans and the designed objectives of these organizations, are to become a tool to develop their members through the organized symposiums and sessions in development culture and its requirements .

المقدمة

تمهيد :

إن منظمات المجتمع المدني تحتل مكانه بارزة وأهمية كبيرة في عالمنا المعاصر ، ازداد عدد ونوع المنظمات الأهلية والحكومية في مجالات التطوع والأنشطة الخيرية ، خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين وما بعدهما حتى الآن بشكل واضح وخاصة في ظل توجيهات البنك الدولي والعولمة وتطور الإتصالات والإنترنت والتشابكات بين الإقتصادات المختلفة ، ولقد أدت الخصخصة وإعادة هيكلة المنظمات في الدول النامية إلى دعوة المجتمع الدولي إلي التوسع في إنشاء المنظمات الخيرية والتطوعية ومنظمات المجتمع المدني ، لذلك يشهد السودان سلاسل عديدة من المنظمات الخيرية والتطوعية سواء المحلية منها أو الدولية ذي الفرع المنتشرة في دول العالم ولكن تختلف فعاليات تلك المنظمات من حيث الأهداف والسياسات والهياكل والسلوكيات والأنشطة التي تسعى لتنفيذها بتشجيع التطوع المحلي وقبول المساعدات الدولية جدير بالذكر أن التمويل ليس العقبة الوحيدة في إدارة المنظمات ولكن تعتبر المشكلات التنظيمية والإدارية من أهم تلك التحديات.

تتبع أهمية البحث في موضوع منظمات المجتمع المدني عن تزايد الحديث عن المجتمع المدني والدولة كما إقترن مفهوم المجتمع المعدني بمفهوم رديف وهو الديمقراطية ، وهناك مفاهيم مقاربة مثل المجتمع السياسي والمجتمع المحلي ، ولكل واحد مؤسسات ولكن تتكامل الأدوار، ولقد أدركت المدارس الفكرية الرئيسية طبيعة العلاقة وأدوارهم ، وهذا ما يحاول البحث إثباته وفق خطة البحث .

خطة البحث

تناولت هذه الدراسة تأثيرها في التنمية الإقتصادية في السودان في الفترة من ٢٠١٥م – ٢٠٠٥م ، وهدفت إلى تعرف دور المنظمات فى التنمية الاقتصادية وأهميتها ووظائفها ونشأتها كما توفر دراسةأساسية ، توصل الباحثينإلى أهم النتائج بأن المجتمع المدني ليس سوى مجتمعات مدنية .

أهمية البحث :

تأتى أهميتها في جوانب كثيرة منها :

_ تتعلق بتطوير التنمية الاقتصادية بالسودان

_ ومن أهميتها أن المجتمع المدني ليس سوى مجتمعات مدنية بالإضافة إلى الثقافة ومجال عملها متميز عن عمل الدولة أي مستقلة عن سلطة الدولة.

_ وأنها تضم متطوعين وتقدم سلاسل من الخدمات الخيرية

مشكلة البحث :

_ حاجة مفهوم المجتمع المدني في السودان إلى وضعه في سياقه الملائم والصحيح .

_ القيام بدوره كاملاً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد .

_ كيفيه توفير الآليات لمواجهة التحديات .

فروض البحث :

هناك فرضيات تشمل العلاقات ذات الدلالات الإحصائية بين أداء منظمات المجتمع المدني والخدمات الاجتماعية والاقتصادية لشرائح المجتمع فى السودان .

أهداف البحث :

_ دفع المنظمات إلى البحث الجاد عن مصادر التمويل حتى تتمكن من تقديم خدمة أفضل.

_ تأهيل قيادات المجتمع لتمكينهم من تطبيق أساليب القيادة .

منهجية البحث :

في هذه الدراسه يستخدم الباحث المناهج التاليه :

_ المنهج التاريخي .

_ المنهج الوصفي التحليلي .

حدود البحث :

_ دراسة حاله عن دور منظمات المجتمع المدني وتأثيرها في التنمية الاقتصادية .

_ وستكون هذه الدراسة في الفترة منذ بداية الألفينات .

_ تطبيقاً على نهر النيل .

هيكل البحث

الفصل الأول : ماهية مفاهيم منظمات المجتمع المدني .

المبحث الأول : تعريف منظمات المجتمع المدني وأهدافها وأهميتها ووظائفها.

المبحث الثاني : بتصنيفات منظمات المجتمع المدني.

المبحث الثالث : دور منظمات المجتمع المدني في الخدمات الاجتماعية وتسوية النزاعات لتخفيف حدة الفقر والمساهمة في دعم الأسر .

الفصل الثاني : منظمات المجتمع المدني في السودان وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية .

المبحث الأول : منظمات المجتمع المدني في السودان (النشأة _ التطور _ الأهداف) .

المبحث الثاني : نشاطات منظمات المجتمع المدني في السودان.

المبحث الثالث : تصنيفات منظمات المجتمع المدني في السودان .

الفصل الثالث : منظمة قطر الخيرية .

المبحث الأول : النشأة.

المبحث الثاني : مشروع كفالة الأيتام.

المبحث الثالث : الدراسة الميدانية .

الفصل الأول

ماهية مفاهيم منظمات المجتمع المدني

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأول

المبحث الأول

تعريف منظمات المجتمع المدني وأهدافها وأهميتها ووظائفها:

إن منظمات المجتمع المدني تمثل مكانة بارزة وأهمية كبيرة في عالمنا المعاصر لذلك يشهد السودان سلاسل عديدة من المنظمات الخيرة سواء المحلي منها أو الدولية ولكنها تختلف تلك المنظمات من حيث الأهداف والسياسات والهياكل التي تسعى لتنفيذها بتشجيع التطوع المحلي وقبول المساعدات.

فهي مؤسسات سليمة ينشئها مواطنون هدفها مساعدة تلك الدولة والمواطن وتعتبر قطاع معاون ثالث بجانب القطاع الخاص والقطاع العام وليس من أهدافها الحصول على منصب بل هي خدمة للمجتمع[1]ويمكن تعريفها أيضاً على أنها التجمعات البشرية التي تضم المتطوعين من خلال الهياكل التنظيمية والخطط والبرامج التي تقدم سلاسل من الخدمات الخيرية والتطوعية للمحتاجين دون مقابل في ضوء مجموعة التشريعات المنظمة للتسجيل والتراخيص وموازنة المهن الطوعية إذ يجب توافر عدد من الشروط الواجبة لموازنة التطوع:

أ/ وجود منظمة خيرية مسجلة لدى الحكومة (وزارة من الوزارات ، وزارة التربية والتعليم ..... وغيرها) .

[1] / إستراتيجية منظمات المجتمع المدني في مجال التنمية ٢٠٠٩م.

ب/ وجود عدد من المؤسسين لا يقل عن ٣٠ فرداً على الأقل .

ج/ إتاحة الفرصة لإعفاء الراغبين للإنضمام للجمعية.

د/ تشكيل مجلس إدارة الجمعية مع تحديد الوظائف والأنشطة ومجلات العمل والميزانية التقديرية لعدد من السنوات القادمة ووجود محاسب قانوني للجمعية .

هـ/ تحديد مقر الجمعية وإقراره من الوزارة المختصة .

و/ تحديد مصادر تمويل الجمعية ومجالات إستثمار الأموال وتحديد القوانين المنظمة لأعمال الجمعية لأغراض المراجعة الداخلية والرقابة الخارجية .

تعريف العمل الإجتماعي :

يمكن تعريف العمل الاجتماعي التطوعي بأنه مساهمة الأفراد والهيئات غير الرسمية في أعمال الرعاية والتنمية الاجتماعية سواء بالرأي أوة العمل أو بالتمويل أو بغير ذلك من الأشكال ومن خصائص العمل الاجتماعي أن يقوم على تعاون الأفراد مع بعضهم بعضاً في سبيل تلبية احتياجات مجتمعهم وهذا يقود إلى نقطة جوهرية مفادها أن العمل الاجتماعي يأتي لاحتياجات المجتمع ، والتطوع هو الجهد الذي تقوم به الهيئات غير الرسمية أو الفرد بإختياره لتقديم خدمه للمجتمع دون توقع الحصول على أجر مادي أو غيره مقابل هذا الجهد ورغم مجانية العمل الاجتماعي والتطوعي إلا أنه غالباً يحتوي على امتيازات وحوافز يتمتع بها العاملون في هذا القطاع وبشكل عام يمكن أن نوصف المتطوع بأنه إنسان يؤمن بقضية معينة واقعي متعايش مع ظروف مجتمعه له القدرة الاندماج والاندماج مع أفراد مجتمعه ومستعد لتقديم العون والمساعدة لرعاية وتنمية وخدمة مجتمعهم ، ويعد العمل التطوعي تجسيداً عملياً لفكرة التكافل الاجتماعي بوصفه يمثل مجموعة من الأعمال الخيرية التي يقوم بها بعض الأشخاص وبشكل عام يهدف العمل الاجتماعي إلى تخفيف المعاناة عن الناس سواء كانوا فقراء أو كبار في السن

أو أطفالاً محرومين أو نساء مظلومات وذوي إحتياجات خاصة ومشردين نتيجة الكوارث الطبيعية وضحايا الحرب والإجرام ...الخ [1].

منظمات المجتمع المدني يفترض فيها عدم الاهتمام بالسياسة كأداة للوصول إلى السلطة رغم أن بعضها يعمل من أجل الديمقراطية (وهي كلمة سياسية) وحقوق حرية الإنسان وفي هذه الحالة هنالك خيط رفيع يفصل بين المنظمات والأحزاب (والتي لا تعتبرها اتفاقية كوتونو كما نرى لاحقاً جزءاً من منظمات المجتمع المدني) رغم كل ذلك فإن بعض المنظمات قد تضع الاطروحات وهذا قد ينطبق على بعض الاتحادات والنقابات ، وقد تغير بعض منظمات المجتمع المدني توجهها وتمارس السياسة المباشرة بتكوين حزب سياسي لضمان تنفيذ رؤاها كما حدث في منظمة حماية البيئة في بعض الدول الأوروبية (مثل منظمة الخفر في ألمانيا كان وزير الخارجية منهم)[2].

مفهوم المجتمع المدني :

قد تنوعت مدارسه في توصيف مهاماته بدءاً من روسو وصولاً إلا المدرسة المادية فتجدر الإشارة إلى أن المجتمع المدني يمثل ساحة الصراع القيقية التي تنجذب إليها وتتفاعل فيها قوى التغير من أجل التحكم والإشراف على أجهزة الدولة عبر تجاوز الروابط البدائية العائلية ، العشائرية ، القبلية ، الأهلية ، الدينية ، الطائفية باتجاه إقامة علاقات جديدة بين الأفراد والجماعات على أساس المصالح المشتركة الأيدولوجيات بحيث تفرز خطاباً واستراتيجية وطنية تهدف إلى تحقيق المزيد من الديموقراطية والمزيد من الضمانات لحقوق الانسان هذا المفهوم أي أن المجتمع المدني إكتسب اليوم طابعاً عالمياً في ظل سياسة التكيف الهيكلي التي أدت إلى تراجع دور دولة الرعاية وتشجيع الخصخصة وتعزيز دور المنظمات غير الحكومية (كما تسمى في الغرب) أو الأهلية التطوعية (كما تسمى في البلدان العربية) أو القطاع الثالث

[1] / محمد إبراهيم ملاوي ، مجلة جامعة دمش للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد ٢٤ _العدد الثاني _٢٠٠٨م

[2] / عبد الرحيم أحمد بلال ،ورشة الفعاليات غير الحكومية ، ص ٧

(كما تسمى في نادي روما) ، بالطبع كانت الأديان السماوية سابقة إلى الدعوة إلى العمل الخير بجميع أشكاله أما على المستوى الوضعي نشأ مفهوم المجتمع المدني أول مره في الفكر اليوناني حيث أشار إليه (أرسطو) بإعتباره مجموعة سياسية تخضع للقوانين أي أنه لم يكن يميز بين الدول والمجتمع المدني ، تطور هذا المفهوم في القرن الثامن عشر حيث بدأ التميز بين الدولة والمجتمع وبدأت حركة الجمعيات بالتبلور كنسق يملك الأحقية للدفاع ضد مخاطر الاستبداد السياسي وفي نهاية القرن نفسه تأكد في الفكر السياسي ضرورة تقليص أهمية الدولة لصالح المجتمع المدني الذي يسبب أن يدبر أموره الذاتية بنفسه وأن لا يترك للحكومة إلا القليل وفي القرن التاسع حدث التحول الثاني في مفهوم المجتمع المدني حيث عد (كارل ماركس) أن المجتمع المدني هو ساحة الصراع الطبقي الايطالي جرى وضع مسألة المجتمع المدني في إطار مفهوم جديد فكرته المركزية هي أن المجتمع المدني ليس ساحة للتنافس الاقتصادي بل ساحة للتنافس الأيدولوجي منطلقاً من التميز بين السيطرة السياسية والهيمنة الأيدولوجية (سقف الحيط ٢٠٠٥م) فأرسطو في حساباته كان يشير إلى الجماعة السياسية في حين أن المجتمع المدني في التراث الفكري للقرون الوسطى ينظر إليه بأنه يضم أفراد يخضعون لنفس القوانين ولنفس الحكومة ، وتطور المفهوم في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وإرتبط بالديموقراطية والإجماع السياسي يشير إلى مجموعة من المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية[1]التي تعمل في ميادينها المختلفة بدرجة من الاستقلال النسبي عن المجتمع السياسي وذلك لتحقيق أغراض نقابية كدفاع عن عن مصانع اقتصادية لأعضاء النقابة أو أغراض ثقافية تقوم بها الجمعيات الثقافية بهدف نشر الوعي الثقافي وأخرى ذات أغراض اجتماعية كمساهمة في العمل الاجتماعي وقصد (جون لك) المجتمع المدني فقال عندما

[1] / عبد اللطيف اكنوش ، الديموقراطية والدمقرطة والانتقال الديموقراطي ، جريدة المستقبل العدد ٣٤٧ ، ٥ يناير ٢٠٠١م.

يؤلف عدد من الناس جماعة واحدة ويتخلى كل منهم عن سلطة تنفيذة النسبة الكبيعية التي تخصه وينتنازل عنها للمجتمع وينشأ حينئذٍ (مجتمع سياسي أو مجتمع مدني) [1].

وفي العصر الحديث يعرف (سعد الدين إبراهيم) المجتمع المدني بأنه : مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام الكافي والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف ويعتبر هذا التعريف منأكثر التعريفات إنتشاراً في الوطن العربي[2] وبشكل عام كثيرة هي المصطلحات التي تتردد في الأذهان والتي تتعلق بواقع منظمات المجتمع المدني مثل المنظمات الأهلية ، والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات العمل الخيري والمؤسسات غير الربحية والمؤسسات التطوعية ومؤسسات العمل التطوعي.

لا يستطيع المرء أن يحصي التعريفات التي وردت بشأن المجتمع المدني بسبب كثرتها في الواقع ومن أشهر التعريفات للمجتمع المدني أنه هو (كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع العامة دون تدخل أو توسط الحكومة)[3] ورغم ذلك من اختلافات منظمات المجتمع المدني في تسميتها وأشكالها إلا أنها تتقاسم مع بعضها بعض الخصائص الأساسية مثل كونها منظمات خاصة وغير ربحية ومستقلة وتطوعية بحيث بحيث يملك الأفراد الحرية بالانضمام إليها ودعمها وقد لجأ الباحثون لوضع التعريفات المختلفة للمجتمع المدني أو منظمات المجتمع المدني (سقف الحيط ٢٠٠٥م) المجتمع المدني هو : الأفراد والهيئات غير الرسمية بصفتها عناصر فاعلة في معظم المجالات التربوية والاقتصادية والعائلية والصحية والثقافية والخيرية وغيرها .

---

[1] / سعيد بن سعيد العلوى وآخرون ، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديموقراطية ، مركز دراسات للتنمية ودار الأمين للنشر ، القاهرة ، ص ٥

[2] / حيد إبراهيم علي ، من مقدمة سعد الدين إبراهيم ، المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في السودان ، مركز بن خلدون الوحدة العربية بيروت ١٩٩٧م ، ص ٧٩،

[3] / جون لك في الحكم المدني ، ترجمة ماجد فخري بيروت ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، اليونيسكو ١٩٥٩م ، نقلاً عن د: حسن صعب ، ص ١٨٩ _ ٦٢٩

المجتمع المدني : هو العملية التي تتمكن بها المجتمعات من تحديد حاجاتها وأهدافها وتترتب هذه الاحتياجات والأهجداف حسب أهميتها ثم إذكاء الرغبة والثقة في العمل وثم القيام بالعمل لتلبية هذه الحاجات وتحقيق الأهداف.

المجتمع المدني : هو اللحظة الثالثة من لحظات ثلاث : الأسرة ، المجتمع المدني ، والدولة .

يقول جارودي : (إن تفتت العائلة إلى أشخاص خاصين مستقلين يقودنا إلى لحظة جديدة في تحقيق الحرية) اللحظة التي يدعوها هيكل المجتمع المدني أي مجمل أفرادها المجتمع المشتركين في الحياة الاقتصادية في نظام المراجعة الرأسمالية.

تعافي عديدة عديدة في المنظمات الخيرية والتطوعية بشكل خاص ومنظمات المجتمع المدني بشكل عام من غياب التخطيط الاستراتيجي واستشراق المستقبل البعيد وتقدير الموقف الراهن حتى تستطيع تحليل الفجوة بين الحاضر والمستقبل البعيد .

ويجب على قيادات المنظمة الخيرية والتطوعية التعرف على رؤيتهم للمستقبل وإعداد صورة مستقبلية للبيئة المحيطة والفرص والتهديدات المرتقبة ومع تعدد وتباين تعريفات المجتمع المدني إلا أنها تتفق على مجموعة من المقومات التي تكونه منها ضرورة توفير حد أدنى من الإستقلالية تجاه الدولة مع تمكين المجتمع المدني من خلق منظمات غير حكومية قادرة على تعبئة المواطنين وبناء قوة جماهيرية تتنوع أشكالها ما بين نقابات وأحزاب وجمعيات ، وتعد

الجمعيات من أبرز المكونات الفاعلة في المجتمع المدني حيث أنها تعد الإطار التنظيمي لتأطير أفراد المجتمع وتوعيتهم بهدف الاندماج والمشاركة في تفعيل العمل التطوعي في المجتمع ، ويعرف علماء الاجتماع الجمعية بأنها مجموعة من الأفراد المنظمين إرادياً الذين

يسعون إلى القيام بعمل جماعي ومستمر بهدف التعبير عن أفكارهم ومبادئهم وأطروحاتهم وذلك للمساهمة في تنمية المجتمع[1] .

الهيئات الأهلية (نبذة تاريخية)2 :

إن العمل الأهلي أو القطاع الثالث كما تسميه منظمات الأمم المتحدة يمثل مساحة كبيرة من العمل الاجتماعي والاقتصادي في البلدان المتطورة ويشكل جزءاً عضوياً فاعلاً في ديناميكيتها ومنظورها ، وتؤسس هذه المؤسسات من قبل أفراد أو من قبل الدولة أو الاثنين معاً وفق القوانين أو التشريعات المعمول بها ويكون من بين أهداف هذه المؤسسات السعي إلى تأمين الخدمات الاجتماعية على أن تكون شاملة ومتعددة الوجوه ثقافية ، تربوية .....الخ كما أن الخدمات يمكن أن تطال فئة من المجتمع أو جميع المواطنين وتسعى إلى توسيع مشاركة المرأة ومساهمتها بصورة كبيرة بعد أن تأكد نجاحها في أدوار كانت قاصرة على الرجال والعمل على دفع المرأة في المشاركة في القرار السياسي أما في مجال الشباب ودور المنظمات هو معالجة أوضاع الخريجين وإيجاد برامج ومشاريع تستوعب عدد كبير منهم للمساهمة في دفع عمل التنمية في البلاد وتأهيلهم التأهيل الذي يتناسب مع قدرتهم كما أن الاهتمام بالطفل والصحة العامة من أهم أولويات عمل هذه المنظمات ورفع الوعي ونشر ثقافة الوقاية خير من

العلاج بإعتبار أن الاهتمام أحد أهم مقومات التنمية والانتاج بالتعاون بين منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة العامة[3].

مكونات أهم الخصائص :

١/ عدم استهداف الربح الشخصي للأعضاء.

٢/ الاستقلالية في إطار القانون العام.

---

[1] / سعد الدين إبراهيم ، المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في مصر ، دار قباء ، القاهرة ٢٠٠٦م ص ٤٣

[2] / دليل اسكوفا للتخطيط الاستراتيجي الخرطوم سبتمبر ٢٠٠٧م المجلس السوداني للجمعيات التطوعية .

[3] / هارل جودي وجين بيرس ، المجتمع المدني والتنمية ،استكشاف مصر باولدر ، لين راينر ٢٠٠١م .

٣/ التطوع وعنصر المشاركة الطوعية وسيلة بين المواطن والدولة حاملة لقضاياها

٤/ ضرورة استخدام العائدات في ما يعود على مصلحة المنظمة وشؤون الناس.

٥/ مناصرة وتوعية الرأي العام للحقوق والقضايا الأساسية.

٦/ آلية أمناً على للتعبير عن الحلقات والاختلافات ومنصة للحوار حول النزاعات .

٧/ ترسيخ العدالة الاجتماعية وسد الفجوة بين الطبقات الاجتماعية.

٨/ للمنفعة العامة وليس المنفعة الخاصة للفرد.

٩/ وسيلة اشراك المواطنين في مسائل مجتمعهم .

١٠/ تنفيذ المواطنين عبر تشجيعهم على المشاركة والمبادرة وعدم الاعتماد فقط على الدولة[1] .

[1] / فريد باسيل العثماني ، تعريف المجتمع المدني ، الحوار المدمن العدد ١٣٥١ ، تاريخ نشر المقال ٢٠٠٥/١٠/١٨م (رسالة محمد موسى).

المبحث الثاني :

تصنيفات منظمات المجتمع المدني :

إن تنوع منظمات المجتمع وتعددها يأتي بالأساس نتيجة لمهام ونشاطات مختلفة تقوم بها ، فبعد إقرار حقوق وواجبات أية منظمة وإكتسابها الأهلية القانونية وإتفاق اعضائها على نظام داخلي معين ، لا بد من تحديد أعضائها ومساعيها بإطار أنشطتها المتباينة التي تسجل في تقارير يحدد زمنها لاحقا (يومياً أو أسبوعياً أو شهرياً) عما تؤديه للتأكد من أن نشاطاتها تنسجم مع الأغراض المنصوص عليها في وثائقها الرسمية

*** الأنشطة المنفعة العامة ***

ما يزال التميز بين المنظمات ذات المنفعة العامة وبين المنفعة المشتركة غير واضح في أحيان كثيرة ، ويطبق عادة عندما تسعى المنظمة للحصول على منافع ضريبية أو غيرها ، كالقدرة على الدخول في عطاءات (المناقصات أو المزايدات) متعلقة بعقود مع الدولة ، فأية منظمة يجب الا تصف بأنها ذات منفعة عامة ما لم تكن أعراضها تنحصر أساساً وحصراً بالمنفعة العامة وهذا المصطلح الأخير يعتمده القانون الألماني لوصف مفهوم المنفعة العامة وبالمثل في فرنسا في حين يشغل مفهوم (الخيرية) على قيود تخص بعض الأنشطة السياسية العامة التي تضطلع بها المنظمات المدنية وهذا الاستخدام الفضفاض لمصطلح (الخيرية) غالباً ما يعتبر بديلاً عن مصطلح المصطلح الأوسع ، المنفعة العامة الذي يستعمل أكثر في نظم القانون المدني ، وتعود سلطة تعيين وضعية المنظمة ذات المنفعة العامة إلى وكالة الدولة المؤولة وأية

لجنة مفوضة للسلطة الضريبية وبسبب المنافع الخاصة المرتبطة بوضعية (المنفعة العامة) فإن القرارات المتخذة في هذا الشأن أياً كان من إتخذها يجب أن تكون قابلة للطعن أمام المحكمة[1].

[1] / http :// www.siironline .Drg _alabwab /akhbar _adiomocrati (5) /430_htm

إن تصنيف المنظمة ذات المنفعة العامة سيؤهل المنظمة المدنية الرسمية بصورة عادية لنيل منافع خاصة الأمر الذي يلقي على عاتقها أعباء قانونية إضافية كما ويجب أن لا تصبح تعيينات وضعية المنفعهة العامة محدودة بالزمن.

الأنشطة السياسية :

تشارك المنظماتالمدنية في تأطير مسائل السياسة العامة وسجلاتها ، ويجب أن تتمتع بحق التعبير بحرية كما يمنع ذلك على الأفراد فيما يتعلق بكل الشؤون ذات الأهمية العامة بما فيها تشريعات موجودة أو مقترحات أو ممارسات الدولة وسياساتها ، وبنفس الإتجاه يجب المنظمات المدنية بحق إنتقاد المسؤولين الحكوميين والمرشحين لتولي المسؤليات السياسية أو حق إطرائهم والثناء على جهودهم ، ولا يجوز أن تكون هناك أية قيود على حق المنظمات المدنية في ممارستها للأنشطة السياسية العامة ، كالتعليم والبحث والمرافعة ونشر المرافق وإن تمت ممارسة الحظر على المنظمات من التعبير عن آرائها السياسية أو مواقفها ، تنتهك الحقوق في حرية التعبير وحرية الاجتماع وتطلع إضافة لما تقدم هذه المنظمات بدور مهم في المجتمع الديموقراطي بتعزيز النقاش العام حول مسائل الساعة ، هذا ويجب السماح للمنظمات المدنية الرسمية بالانخراط في المقاضاة من أجل المصلحة العامة.

وفي بعض البلدان ترى أن المنظمات المنخرطة في إقامة دعاوي المصلحة العامة تتأهل لوضعية المنظمات ذات المنفعة العامة لكن جمع التبرعات بهدف دعم مرشحين ومسؤوليات عامة لا يدخل ضمن إختصاصها ونشاطها لأن هناك قوانين منفصلة ترعى الأحزاب السياسية والانتخابات وحملاتها[1].

[1] http // www.siironline. Org/alabwab/akhbar_adimocrati (15)/430.htm/

الأنشطة الاقتصادية :

إن السماح للمنظمات السياسية بالانخراط في أنشطة الأعمال والتجارة يمكنها من توفير مصدر دخل تحتاج إليه بشدة في الأماكن التي لا تميز تبرعي أو خيري كافة بدعم أنشطتها وشرط ألا يبيح أي تشريع أو قانون للمؤسسات التجارية في طرح نفسها كمنظمات مدنية وتجنباً للتكليف الضريبي ولا تعتبر كل الأنشطة الممولة للعائدات أنشطة اقتصادية فكل المنظمات تملك حساباً مصرفياً تجني منه فائدتها ويملك العديد منها أوقافاً تستثمر في البورصة وشراء الأسم وغير ذلك من الوسائل والأدوات المالية وبحيث تحقق لها أرباح وفوائد وأنواع من الدخل الاستثماري أو أرباح رأس المال وهذه الأنواع من الاستثمارات تعرف عموماً بأنها أنشطة سلبية أو إستثمارات غير تجارية أو غير اقتصادية وكما ينبغي ألا تعامل المنح والهبات أو إعانات الدعم الواردة من مؤسسات أو اتحاداتى أو هيئات أو منظمات دولية بصورة عادية على أنها عائدات ناجمة من أنشطة اقتصادية بالرغم من أنه في من أنه في بعض الأحيان يتم التمييز بين الرسوم على خدمات مؤداه وبين المنح أو الهبات ولا يصح لأية منظمة تلقت تمويلاً مهماً من العامة.

أنشطة التنمية :

للعديد من المنظمات المعنية دور مهم في التنمية الاقتصادية للبلدان وذلك بالمشاركة في أنشطة من نوع احتضان الأعمال الصغيرة وتنمية سياسات توسيع القروض المحددة ويكون ملقوها عادة من من المبادرين الفقراء إلى تنظيم مشروعات الأعمال ويتسنى تأهيلهم من أجل عادة القروض المصرفية التقليدية .

عادة القروض عبارة عن طريقة فعالة لمكافحة الفقر حتى يتمكن أولئك الذين ليس لديهم وصول أو نفاذ إلى المؤسسات المقرضة لاستدانة المال بالمشروع في إقامة أعمال تقع ضمن إطار مشروعات التنمية المحلية ومن هنا من الضروري إعتبار أنشطة التنمية الاقتصادية التي تخدم

الفقراء والمعوزين (ذات منفعة عامة) مما سيؤدي إلى التفضيلات الضريبية لمثل هذه المنظمات .

التراخيص والأذونات :

تنخرط بعض المنظمات في نشاطيتدرج في باب التراخيص أو التنظيم من قبل وكالة حكومية (الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية المقدمة إلى المصابين أو المتأثرين بمرض الايدز) وتخضع لمتطلبات الترخيص والتنظيم نفسه المطبقة عموماً على الأنشطة المماثلة التي يقوم بها الأفراد أو مؤسسات الأعمال أو الوكالات العامة ، فإذا كان الإذن مثلاً القيام بمسيرة فلا يجوز أن يتسم إجراء الحصول على ذلك بالتشرد أو التعقيد ، أو أن تستخدم شروط التراخيص والأذونات لإعاقة الأنشطة المشروعة التي تقوم بها[1] .

إن مفهوم المجتمع المدني الدارج حالياً وخصوصاً المروج في البلدان العربية يتطلب بعض التفصيل لوجود بعض التفصيل لوجود بعض الاختلافات حوله وتستخدم في الأدبيات عدة مصطلحات أخرى تشير إلى المفهوم نفسه تقريباً منها مثلاً المجتمع الأهلية والمنظمات غير الحكومية (N G OS) والقطاع غير الهادف للربح أو القطاع الثالث يميز بعض الكتاب بين منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية من حيث وجود عنصر الارتباط الخارجي في تمويل هذه المنظمات وهناك جدلية بين الكتاب والمنظرين حول طبيعة وتفاصيل المكونات التي يمكن أن تتدرج ضمن تشكيلات المجتمع المدني ونوعيتها ومن الصعب حصر تنوع منظمات المجتمع المدني في شكل أو وظيفة أو نمط واحد ، فمن الناحية التأصيلية تحدد مكونات المجتمع المدني بالمنظمات والمؤسسات والهيئات التي تقام على أساس تطوعي اختياري من قبل مجموعة أفراد خارج إطار الدول (غير الحكومية) وخارج علاقات السوق الرأسمالي (غير ربحية) وهي بذلك تشمل المنظمات الأهلية الخيرية والدعوية والتنموية والثقافية والرياضية .... الخ .

[1] / ماهر الجعبري : مجلة الوعي والمجتمع المدني ومنظماته : التصنيف والفكرة (٢) السنة التاسعة والعشرون العدد ٣٣٣ شوال١٤٣٥هـ ٢٠١٤م

وقد يستثني هذا التعريف تشكيلات أخرى فاعلة يعتبرها البعض جزءاً من المجتمع المدني كالأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات وبينما يلحق بعض الدارسين والمنظرين والأحزاب السياسية ضمن تشكيلات المجتمع المدني ولأنها تطرح برامج اجتماعية واقتصادية وتعليمية نحو المجتمع وتسعى إلى التأثير في سياسة الحكومة أو الدفاع عن مصالح وتطلعات أقليات وفئات اجتماعية معينة ويستثنيها آخرون من تلك التشكيلات كونها تسعى للوصول إلى السلطة (فتصبح حكومية) فكذلك الحال بالنسبة للمؤسسات القائمة على أساس الدين والطائفة أو الانتماء العرقي وإذ يدرجها بعض المنظرين كونها تسعى إلى التغيير والدفاع عن حقوق وتطلعات فئات واسعة في المجتمع وتضغط على مراكز القرار وفي حين يرفض بعض الدارسين إدراجها ضمن تصنيفات المجتمع المدني لكونها تتناقض مع مبدأ المواطنة (الأساس في المجتمع المدني) الذي لا يقوم علي الدين او الجنس أو العرق أو الانتماء الجهوي أوالعرقي (حسب المفهوم الغربي) واضافة للجدل الدائر حول انخراط الاحزاب والجمعيات والروابط والمؤسسات الدينية أو الطائفية ضمن تشكيلات المجتمع المدني .

هنالك جدل حول اعتبار التقابات المهنية والنوادي ومؤسسات البحث العلمي والجامعات والمعاهد الأهلية ضمن مؤسسات المجتمع المرئي وكذلك الحال بالنسبة للجمعيات الخيرية والإغاثة ، مع أنه من ناحية التعريف العام ويمكن اعتبار كل تلك الأصناف مكونات أساسية في المجتمع المرئي ولاتختلف هذة التصنيفات في الكتابات العربية عن تلك المتواجدة في الثقافة الغربية المعاصرة كما يبين إصدار لمركز المجتمع المرئي في بريطانيا بأن طبيعة تلك التعريفات تعتمد على الأنماط السياسية في الدولة أكثر اعتماداً على الميول الثقافية ، ويعتبر أن قدرة المفهوم تعتمد على طبيعة وجوده على أرض الواقع أكثر من تعريفه النظري العام وبناء على هذا الإختلاف في تحديد ماييندمج ومالا يندمج تحت التصنيف ولارتباط المجتمع المرئي بالعلمانية يتساءل بعض الكتاب عن وضعية الجمعيات الإسلامية الخيرية [1].

[1] / ماهر الجعفري ، مجلة الوعي ، المجتمع المرئي ، (منظماته _ التصنيف والفكرة)

الجوانب السلبية لبعض المنظمات :

كثرت في السنوات الأخيرة داخل وخارج السودان منظمات المجتمع المرئي وتنوعت من طوعية خيرية وغير سياسية وغير مربحة بخلاف المنظمات الأخرى العامة والمتواجدة على الجميع وعلى كل شيء ولا يستبعد بعضها الإتجاة للبح والاستثمار تحت مظلة إنما المال لمزيد من الخدمات لأهدافها الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية فيها المحلية والإقليمية والعالمية والتي قد يكون لما فروع إقليمية ومحلية حسب الهدف ونوع النشاط ، وتمثل هذة المنظمات التي تعمل في العون الإنساني والإغاثة ودرء الكوارث – وفي الصحة – التعليم والسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان وفض النزعات والجوانب الاجتماعية الأخرى وتقتصر في بعض الأحيان لضيق ذات اليد أو أن التحديات أكبر من طموحها .

كما يفترض أن تكون لهذة المنظات شخصية اعتبارية مستقلة عن الحكمومة وأن يكون نشاطها موازي ومنسق مع الدول دون أن تكون تابعة لها [1].

أصبح الاقتصاد هو أكبر العوامل المؤثرة في توجية سياسة البلدان المحلية وعالمياً ومؤشر التنمية هو الذي يعكس مدي تطور الأمم وذلك بتنشيط التجارة الدولية ولتفعيل دور هذةالمنظمات أنشأت تجمعات لهذه المنظمات ولطالما إشتركت في الأهداف فإن تعاونها على تحقيق هذة الأهداف يؤكد فعاليتها وتأثيرها في المجتمع [2].

الصفات الاساسية لمنظمات المجتمع المرئي :

أهم السمات الاساسية لمنظمات المجتمع المرئي في طوع الإداري وغير الجبري في عضوية مؤسساتة ومنظماتة كما ذكرنا أعلاه رغم أن الدراسات والإحصاءات والاستبيانات الميدانية للمختصين في هذا المجال إضافة لتقاير المنظمات الدولية أكدت أن نسبة الفعاليات والمساهمات التطوعية ضعيفة ومحدودة في مجال هذة المنظمات بسبب غياب الوعي بأهمية

[1]/ سعيد بن سعد العلوي واخرون " المجتمع المرئي في الوطن العربي ودورة في تحقيق الديمقراطية " ١٩٩٢م – ص ٧٥_٧٦

[2]/ ميرغني عبدالعال حمور –، ورقة بعنوان منظمات المجتمع المرئي خصائصها ووسائل أساليبها تفعيلها ، مركز السودان للتدريب والإستثمار ، ٢٠٠٧/٧/١٨

العمل الطوعي في المجتمعات بشكل عام وخاصة دول العالم الثالث ومن ضمنها العراق لذلك يجب تفعيل وتعريز العمل التطوعي وتوسيع آفاقه بالإعطاء فرصة للمتطوعين في القيادة الإدارية وضع القرار والتخطيط والتنفيذ في المنظمات لتشجيعهم على العطاء والتميز والإبداع والإستمرار في عملهم واستقطاب عناصر ودماء جديدة باستمرار العمل في المنظمات [1].

[1]/ الطاهر لبيب وأخرون ، الثقافة والمثقف في الوطن العربي – بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٢م(رسالة محمد موسى)

المبحث الثالث

دور منظمات المجتمع المدني في الخدمات الاجتماعية وتسوية النزاعات وتخفيف حدة الفقر والمساهمة في دعم برامج الأسرالمنتجة

إن النظام العالمي الجديد الذي بشر بالارتقاء بالعديد من المفاهيم الإنسانية كالديمقراطية والمساواة واحترام حقوق الإنسان ، جاء ليشهد أيضاً إتساع الفقر في العالم حيث يؤكد التقرير الصادر عن اليونيسيف عن حالة الأطفال في العالم لعام ٢٠٠٥م أن هناك حوالي ١٣ طفلاً يموتون كل دقيقة في البلدان النامية .

إن الفقر كمشكلة تعانيه بلدان العالم النامي والمتقدم لا بد من النظر إليها كقضية اجتماعية اقتصادية ذات طبيعة نسبية متغيروتحليلها على هذا الأساس بما يساعد على فهم أبعادها لمواجهتها ، ذلك إن دراسة الفقر على هذا الأساس سيقضي بنا إلى رؤية متفردة للعديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتسببة والناتجة عن قضية الفقر التي تواجه كافة بلدان العالم بشقيه النامي والمتقدم والتي تؤثر على إمكانيات التوظيف السليم للمواد المتاحة بما يعد قل جهود التنمية ويزيد معدل الفقر .

على مر العصور كان الفقر ولا يزال أحد المعضلات الإنسانية التي تمس حياة البشرية وذلك لما يمثلة الفقر من العجز عن الحصول على الإمكانات الأساسية اللازمة لكفالة الاحتياجات الإنسانية الضرورية ، سواء كان هذا العجز كلياً أو جزئياً ، لقد مر الفقر في مفهومه المتمثل في العجز بكافة مراحل التطور النقود والتي تمثل وسيلة الابراء المقبولة من الجميع في نطاقمجتمع معين لسداد الديون والإلتزامات الناشئة عن المعاملات ، وذلك بوصف كونها سلعة تبادل ولست سلعة استهلاك أو إنتاج بداية من كونها في بداية الحياة البشرية تمثلت في

المقايضة أي تبادل السلع والخدمات بين الأفراد وبين الجماعات أو خدمة مقابل سلعة أو خدمة ، لقد ارتفع صوت الأديان السماوية كلها بالدعوة إلى البدء بالفقراء والضعفاء ورعاية ذوي الحاجة والمضطرون ، ولا أحسب دعوة نبي من الأنبياء خلت من هذا الجانب الإنساني الذي يهدف لخلق نوع من التكافل الاجتماعي بين الغني والفقير ومن ثم إرساء دعائم الإسلام[1]والاحتياجات الإنسانية الضرورية بين البشر كافة ، هذا المنهج الإلهي قد ترجم إلى نصوص حية في كتب الرسالات السماوية حيث شملت على الكثير من الوصايا والتوجيهات التي تحث على البدء بالفقراء والأرامل واليتامي والضعفاء ففي الإسلام مثلاً نجد أن القرآن الكريم قد نص على كفالة حق الفقير في أموال الصدقات والزكاة حيث ورد في الآية (٦٠) من سورة التوبة في قولة تعالى : (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل اللة) هذا وقد كانت الزكاة حقاً معلوماً ومقدراً شرعياً بالقران والسنة بنسبة محدودة في أموال الصدقات للقادرين ، ولكن الفكر الإسلامي ويمكن التمثيل لة هنا بابن جزم الأندلسي لم يكتف بذلك فقرر مبدأ اجتماعي هاماً في نطاق الشريعة هو مبدأ مسؤولية المجتمع عن ضمان تحقيق مستوى معين من العيش لكل عاجز وكل محتاج فيه حتى وإن تجاوزت تكاليف ذلك حدود الزكاة المفروضة .

حيث فرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم ويجبرهم السلطان على ذلك إن لم تقم الزكوات بهم فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لابد منه ومن اللباس للشتاء والصيف يمثل ذلك وبمسكن يقيهم من المطر والصيف والشمس وعيون المارة وبرهانه على ذلك وقوله تعالى : (وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل) ، وقوله تعالى (وبالوالدين احساناً وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب) . [2]

[1]/ الطاهر لبيب واخرون – الثقافة والمثقف في الوطن العربي – بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية –١٩٩٢. ص١٠

[2]/ أحمد جمال الدين موسي – النظريات والنظم النقدية والمصرفية – مكتبة الجلاء بالمنصورة ٢٠٠٠م– ص ٥_١٨

وكذلك قول الرسول (صلى الله عليه وسلم) عن ابن عمر أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) قال : (المسلم أخو المسلم لايظلمه ولايسلمه ومن تركه يجوع ويعري وهو قادر على طعامه وكسوته فقد أسلمه، يعني خذله)[1].

بدأت المنظمات والهيئات الدولية بوضع اطرومقاييس لمشكلة الفقر بهدف تحديد ماهية تلك المشكلة وتوفير الطرق المناسبة لعلاجها ومن تلك الجهات التي قامت بتحديد ماهية الفقر (تقدير تنمية الإنسان والتي أصدرتة الأمم المتحدة عام ١٩٧٧م تقدير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨م – تقدير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤.....الخ.[2]

إن تعريف الفقر هو الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والكساء والتعليم وكل الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى ثقافي للحياة وعلى المستوى العام كثيراً ما يكون الفقر ناتجاً عن المستوى المنخفض للتنمية الاقتصادية أو البطالة المنتشرة والأفراد الذين لا يملكون القدرة الأقل من المتوسطة للحصول على دخل – لأي سبب كان غالباً ما يكونون فقراء .

والتعريف السابق للفقر يحمل بين طياتة إحدى التعريفات الثلاثة التي يعرف بها الفقراء والتي حددت في منتدى العالم الثالث عام ١٩٩٤م .[3]

العديد من الإشكاليات التي تحد من وضع حلول لهذة المشكلة ثم تقدم ورقة بعنوان (مكافحة الفقر عبر التمويل الأصغر وإدارة المشاريع الصغيرة) وهذا ماتم في بعض البلدان التي إتبعت هذة السياسة للحد من الفقر وبذلك سيشكل جزء كبيراً من الاقتصاد القومي لغالبية الدول فقد بلغت نسبتة في مصر ٩٦% وفي امريكا ٩% وفي اليابان ٧١% [4].

---

[1]/ رواه الامام أحمد في مستنده الجزء الثاني، ص ٩١.

[2]/ أحمد بديع بابح وكتاب النظام العالي وأثره على توزيع الدخل القومي مقارناً بالنظام المالي في الإسلام – مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٢

[3]/ أحمد محمود الشافعي – رسالة دكتوراة بعنوان الفكر الاقتصادي عن عمر بن الخطاب ، مرجع سبق ذكرة ص ٨٧، مستندا لكتاب المحلي لابن حزم السادس من ص ١٥٦ _١٥٩

[4]/ موقع الاخبار والاعلام الخامس بالبنك الدولي اغسطس ٢٠٠٦م (موضوع الفقر)

بدأت منظمات المجتمع المدني في التحول من نمط تقديم الخدمات الاجتماعية وسد الفراغ الحكومة إلى لعب دور تنموي أكبر يتمثل في صناعة السياسات العامة والخاصة وذلك نتيجة للعديد من العوامل ، فخلال التسعينات إشتركت أكثر من ١٥٠ منظمة غير حكومية في حملة

قوية لحث البنك الدولي على مزيد من الإنفتاح والشفافية وتشجيع خفض الديون وإتباع إستراتيجيات إنمائية أكثر عدلاً وأقل تدميراً للبيئة وقد نجحت هذه الضغوط إلى حد كبير في دفع البنك عام ١٩٩٤م إلى إعادة النظر في أهدافه وطرائق عمله ، وقد وضح التعبير بصورة عملية فحوالي نصف مشروعات الأقراض الخاصة بالبنك تتضمن بنوداً وتدابير خاصة بمشاركة المنظمات غير الحكومية مقارنة بحوالي ٦% في الفترة ما بين ١٩٧٣م _ ١٩٨٨م[١].

أيضاً لعبت الأمم المتحدة دوراً أساسياً في تصعيد أهمية دور المنظمات غير الحكومية والذي تمثل في المؤتمرات العالمية العديدة التي إنعقدت في التسعينات فقد شهد هذا العقد عديد من المؤتمرات العالمية الهادفة إلى تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة مثل مؤتمر البيئة والتنمية في البرازيل عام ١٩٩٢م والذي عرف بقمة الأرض ، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة عام ١٩٩٤م ، ومؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن عام ١٩٩٥م ، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في إسطنبول عام ١٩٩٦م ، وقد تناولت توصيات تلك المؤتملات قضايا عديدة تركزت بالأساس حول التنمية الاجتماعية المستدامة كما أشارت إلى مجموعة من الإجراءات التي يجب أن تتخذها المؤسسات الحكومية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية وبذلك إستقر في وجدان الخطاب العالمي أن هناك طرفين مسؤولين عن التنمية هما : الحجكومات والمنظمات غير الحكومية [٢] دارت توصيات تلك المؤتمرات حول القضايا وثيقة الصلة بالرفاهية الاجتماعية مثل تنظيم النمكو السكاني وحماية البيئة وتوفر خدمات بالصحة الإنجابية ، تعزيز الخدمات الأساسية للجميع ، توفير التعليم للجميع والقضاء على

[١]/ كريمة كريم الفقر وتوزيع الدخل في مصر ، صادر عن منغدي العالم الثالث – مكتب الشرق الاوسط – القاهرة – يونيو ١٩٩٤– مطابع نجد المصلرية السعودية – ص١_٢

[2]/ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا دور المنظمات غير الحكومية العربية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي المتابعة المتكاملة لها ، الأمم المتحدة نيويورك ٢٠٠٠م

الفقر وتوفير مصدر عيش مستديم وتمكين المرأة والإنجازات الاجتماعية وبناء القدرات والآليات المؤسسية اللازمة لإدارة التنمية ، وقد تم التأكيد في هذه المؤتمرات على أن أي سياسة توضع لمواجهة هذه المشكلات لا بد أن يشارك المجتمع المدني في وضعها فعلى سبيل المثال في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عام ١٩٩٤م تمت الإشارة إلى أنه ينبغي على الحكومات والمنظمات الحكومية الولية أن تتحاور مع المنظمات غير الحكومية في عملية صنع القرار ، وفي مؤتمر كوبنهاغن وردت الإشارة إلى ضرورة توافر مساهمة أوسع نطاق من جانب المجتمع المدني في صوغ وتنفيذ القرارات التي تتحكم في سير المجتمع وتعزيز قدرة المجتمع المدني على المشاركة الفعلية في تخطيط ووضع برامج التنمية الاجتماعية وفي اتخاذ إجراءات والوصول إلى الموارد اللازمة لتنفيذها ، أما في مؤتمر بكين وقد تم التأكيد على ضرورة تشجيع التعاون في ما بين الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية ومؤسسات المجتمع المدني من أجل وضع استراتيجية وطنية شاملة لتحسين خدمات الرعاية الصحية للمرأة والطفل [١].

إن بدايات التشكيل لمنظمات المجتمع المدني تختلف في نشأتها بين دول أوروبا ودول العالم الثالث وأن هناك إهتمامات بقضايا الفقر والتهميش الاجتماعية من قبل المنظمات غير الحكومية هنالك دور تقوم به المنظمات غير الحكومية في تقديم الرعاية الصحية للمواطنين في بلدان مثل مصر والأردن ولبنان ، وفي فلسطين نشطت منظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة في مجال الصحة والتعليم ومكافحة الفقر وخفضت نوعاً ما عن كاهل السلطة الفلسطينية بعض المسؤليات وفي لبنان فإن المنظمات غير الحكومية تسهم في خفض التكلفة الصحية ما بين ٣٠% و ٤٠% ، وفي الأردن تغطي المنظمات غير الحكومية ٦٠% من خدمات الرعاية الاجتماعية ، وفي مصر يعتمد ١٤% من السكان على الخدمات

[1] / مطيع عبد الله ، دولة الرفاهية الاجتماعية ، السويد ، نموذج مقالة في الحوار المتعدن ، ٢٠٠٧م ص ١١_١٥

الصحية التي تقدمها الجمعيات الأهلية ، برز في الآونة الأخيرة نماذج وتجارب للشراكة بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في مجالات عديدة في الوطن.

بدأت منظمات المجتمع المدني العربية في لعب دور أساسي في مكافحة الفقر والبطالة في العديد من الدول العربية ففي فلسطين تم إنشاء اللجنة الوطنية لمحاربة الفقر وتضم في الخاص وبعض ممثلي الجهات المانحة ، قامت اللجنة بإصدار أول تقدير فلسطيني عن الفقر بدعم من البنك الدولي ، ثم قامت بعد ذلك وبدعم من الحكومة البريطانية بإجراء بحث واسع عن الفقر في فلسطين وثم إصدار تقدير البحث والذي تضمن تقارير جزئية عن الفقر من العديد من ورش العمل في مختلف المناطق الفلسطينية لعرض نتائج التقدير ، يعد إصدار هذا التقدير عملية مهمة ساهمت في إجراء نقاش جدي بين مختلف الأطراف المؤثرة في عملية التنمية حول الموضوعات الأساسية المتعلقة بالفقر ، وفي لبنان هنالك العديد من الجمعيات الأهلية النشطة تسعى في مكافحة الفقر وتوفير شبكة تأمين للفقراء ومشروعات مولدة للدخل كما تتفق الجمعيات الأهلية مع الحكومية في تحديد بعض معوقات التنمية في لبنان ويجري دورياً تنظيم ندوات في البرلمان تحت عنوان ترتيبات التعاون بين مجلس النواب وهيئات المجتمع المدني وإتاحة الفرص أمام الجمعيات الأهلية في طرح المشاكل ، وفي تونس وفقاً للقانون الأساسي رقم ٦٧ لسنة ١٩٩٩م والمتعلق بالقروض الصغيرة سمح للعديد من الجمعيات التونسية في إطار علاقة شراكة مع البنك التونسي للتضامن إسناد قروض صغيرة لفئات ضعيفة الدخل من أجل تحسين ظروف حياتها ، ويبلغ عدد الجمعيات الحاصلة على تراخيص من وزارة المالية لتنفيذ هذا البرنامج ٦٩ جمعية تستهدف مناطق متعددة من الجمهورية التونسية[١].

الدور المهم الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في فض النزاعات في الجمهورية الثانية جاء المجتمع المدني من خلال الورقة التي قدمها الإعلامي د: ربيع عبد العاطي مستشهداً بتجربة منظمات المجتمع المدني الأجنبية في دارفور وتناولت الورقة أهمية دور المجتمع المدني في

[1] / سلمى حسين ، المجتمع المدني مفهوم تنموي _ تجربة منظمات المجتمع المدني التونسي في تحقيق التنمية ، تونس ١٩٩٧م _ ص ٨٨

رتق النسيج الاجتماعي وذلك بتوسيع قاعدة العمل الدعوي والإرشادي بتشجيع قيام الجمعيات والمنظمات الدعوية من أجل بث قيم التكافل ، ومع بروز مشكلة الفقر في السودان وطرح الجمعيات في تحمل جزء مهم في تقديم خدمات صحية ذات جودة عالية نوعاً ما وفي لبنان ٧٠٠ مركز صحي من أصل ٨٠٠ موجودين على الأراضي اللبنانية ، وترى وزارة الصحة أن التعاون واعتبار العلاقة المتجسدة بعقود مع مراكز المؤسسات الأهلية بادرة تستحق الدعم ، وفي إطار تعزيز التوجه الجديد لوزارة الصحة أن التعاون مع القطاع الأهلي لتنفيذ البرامج أهمية الدعم ، وفي إطار تعزيز التوجه الجديد لوزارة الصحة بالانخراط في استراتيجية الرعاية الصحية الأولية أقرت الوزارة وبالتنسيق مع البنك الدولي إجراء عقود مع المؤسسات الأهلية فأطلقت الاستراتيجية الوطنية الرسمية للإعاقة الصحية الأولية بمشاركة مختلف القطاعات الصحية الوطنية الرسمية والأهلية والخاصة وتم إجراء عقود مع ٣٠ مركزاً صحياً منها ٢٠ مركزاً تابعاً للقطاع الأهلي و١٥ تابعة لوزارة الصحة ، وفي مصر تنتشر المئات من المراكز والمستشفيات ودور الرعاية الصحية في مختلف المحافظات المصرية وهذه الخدمات الصحية المقدمة من هذه المنظمات فعالياتها في تقديم هذه الخدمات للمواطنين مما خفف على الحكومة جزء كبير من هذه الخدمات.

مجالات العمل التطوعي :

حسب برنامج متطوعي الأمم المتحدة يمكن أن نحصر مجالات العمل التطوعي في الأتي:

١/ الأمن الغذائي والتغذية والزراعة .

٢/ المياه والصرف الصحي .

٣/ الطفولة والأمومة .

٤/الصحة .

٥/ التربية والتعليم .

٦/ الإغاثة .

٧/ إعادة التعمير والتوطين.

٨/ النازحين واللاجئين .

٩/ التميز ضد المرأة .

١٠/ حقوق الإنسان .

١١/ التنمية .

١٢/ ثقافة السلام .

١٣/بناء القدرات .

١٤/ محاربة العادات الضارة .

١٥/ المجموعات الخاصة[1].

يرى هاشم محمد الهادي أن الأهداف العامة للمنظمات ومجالات عملها تتلخص في الأتي :

_ حشد الطاقات لمحاربة الجهل والفقر والمرض .

_ تشجيع العمل التطوعي بين فئات المجتمع المختلفة وحشد الطاقات.

_ المحافظة على البيئة وحماية الموارد واستخدامها .

_ تشجيع ونشر ثقافة السلام .

_ الإهتمام بالقطاعات الضعيفة في المجتمع لا سيما الطفل والمرأة والعجزة والمعوقين .

[1] / منى أبو يوسف ، دور المجتمع المدني في وضع السياسات الاجتماعية _ رسالة دكتوراة غير منشورة _ جامعة الإسكندرية كلية الآداب ١٩٩٦م ، ص ٢١١

_ التدريب وبناء القدرات للشباب وتشجيع مشاركتهم في المنظمات الحديثة مثل تنمية العشوائيات والتعليم ومكافحة الفقر والتنمية الريفية ومواجهة البطالة وغيرها.

فعلى سبيل المثال في قضية مكافحة الفقر أصدرت دول عربية عديدة إستراتيجيات لمكافحة الفقر شارك في إعدادها ممثلون عن المجتمع المدني كما خصت هذه الإستراتيجيات المنظمات غير الحكومية بأدوار محددة [1] ففي مصر ظهرت في عام ٢٠٠٣م مبادرة قومية لرعاية الأطفال بلا مأوى (أطفال الشوارع) حيث تأسست شراكة ما بين المجلس القومي للطفولة والأمومة وهو مجلس نسبه حكومي ، وشبكة الجمعيات الأهلية المعنية بوضع استراتيجية متكاملة للحد من الظاهرة وعلى ذلك قامت شراكة بين المجلس القومي للمرأة وحوالي ٣٠٠ جمعية أهلية في مصر لمساعدة المرأة المعيلة للأسر.

قضية التعليم :

لعبت منظمات المجتمع المدني العربية دوراً رأسياً في العملية التنموية وما زالت قضية شكلت مع مطلع الألفية الجديدة تحدياً ضخماً سواء على مستوى الغير في التعليم الأساسي أو تكافؤ الفرص بين الجنسين وغيرها وتحظى هذه القضية بإهتمام عديد من المنظمات غير الحكومية في بعض البلدان العربية فمثلاً في تونس دخلت بعض الجمعيات الأهلية في شراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة شؤون المرأة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار ففي عام ٢٠٠٠م تم البدء في برنامج وطني برعاية وزارة الشؤون الاجتماعية يطمح في تخفيض نسبة الأمية الأبجدية من ٢٧% إلى ٢٠% في عام ٢٠٠٤م ، وتم تنفيذه في ٢٤ جمعية جمهورية و٦٠ جمعية محلية ، في فلسطين يساهم القطاع الخاص في التعليم الرسمي بنسبة ٦٢% من مجموع التعليم في فلسطين إضافة إلى القطاع الحكومي الذي يساهم بالنسبة الأكبر ٦٨,١ كما يساهم القطاع الخاص في الإشراف على التعليم والتدريب وتوفيره في القطاعات التالية بجانب القطاع

[1] / أسامة عباس ، المجتمع المدني والتنمية ، مؤتمر التنمية أفاق وطموح، جامعة اليرموك ، ورقة عمل مقدمة لدور المجتمغع المدني في التعليم .

الحكومي والأونروا ، دور الحضانة ورياض الأطفال ويقتصر هذا القطاع على القطاع الخاص فقط التعليم الأساسي والتعليم الثانوي الأكاديمي والمهني والتعليم التقني ، التعليم الجامعي ، التدريب المهني ، التعليم شبه الرسمي [١] .

بدأت في مصر تجربة شراكة بين وزارة التربية والتعليم وبعض الجمعيات الأهلية العاملة في مجال التعليم (١٧٤) جمعية بهدف مواجهة مشكلات التعليم المتعددة هدف نموذج الشراكة واللافت للإنتباه صدور قرارات الأهلي ، وعقدت إجتماعاً موسعاً يحدد ملامح هذه الشراكة وتمهد الطريق لها مثل القرار الوزاري رقم ٦١٣ لسنة ١٩٩٨م والذي تم بمقتضاه تعديل تشكيل مجالس الآباء والمعلمين بحيث تضم في عضويتها ممثلاً عن الجمعيات الأهلية النشطة في مجال التعليم .

وأيضاً القرار الوزاري رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠٠٠م بشأن مشاركة الجمعيات الأهلية في الأحياء الفقيرة والعشوائية بالتعاون مع الطلاب وأولياء الأمور والمعلمين بإستكمال البنية الأساسية لمئات من المدارس ورفع كفاءة العملية ورفع شعار مدرسة جميلة نظيفة متطورة ، كذلك قامت مجموعة من الجمعيات بتنفيذ مشروع رفع كفاءة العملية التعليمية في مائة مدرسة حكومية في عدد من المحافظات والتي استهدفت المعلمين في هذه المدارس فضلاً عن الإمتداد بالحواسب الآلية [٢].

الصحة :

في فلسطين يمتلك قطاع الجمعيات الأهلية العديد من المستشفيات والمراكز الصحية التي تقوم بتقديم خدمات الرعاية الصحية للمواطنين وقد كانت تجربة رائعة لهذه الإهتمام بالريف والحضر ونشر الثقافة العامة والحفاظ على القيم الروحية والاجتماعية والعقائدية ، تشجيع الشبكات للتنسيق والعمل الجماعي في المجال الواحد ، تشجيع التعاون في العمل وزيادة المهارات ، نشر

---

[1] / ياسمين عبد الحميد ، دور المجتمع المصري في تحقيق التنمية والمشاركة الاجتماعية ، رسالة دكتوراة منشورة جامعة القاهرة ٢٠٠٣م ، ص ٢١٢

[2] / عزمي بشارة المجتمع المدني ، دراسة تقنية مع إشارة إلى المجتمع المدني العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٨م ، ص ١٤ _١٥

وتشجيع ثقافة ومعرفة الحقوق والواجبات الفردية والجماعية ودرء الكوارث وفض النزاعات ، أما العمل الإنساني فيقوم على أن تعمل منظمات العمل الطوعي والإنساني في السودان وفقاً للمبادئ الآتية :

_ عدم التمييز على أساس العنصر أو النوع أو العرف أو الإنتماء السياسي أو المعتقدات الدينية .

_ النزاهة في إختيار مواقع المشاريع مع الأخذ في الإعتبار المناطق الأكثر حاجة .

_ المحاسبة أمام المستفيدين والمانحين والجهات العامة ذات الصلة المسؤلة عن الخدمات في المنطقة التي يحددها النظام الأساسي .

_ إستدامة برامج المعالجات لتهيئة الظروف التي تمكن المجتمعات المحلية من الاعتماد على ذاتها في المدى البعيد .

_مراعاة رغبات المجتمع المحلي في كل مراحل المشروع من خلال مشاركة المجمعات المحلية في كافة مراحل تنفيذ المشروع.

_ عدم تدخل المنظمات الطوعية والأجنبية في شؤون السودان الداخلية بما يؤثر على سيادة البلاد[1] .

فالتنمية إذن تحيط بكافة جوانب الحياة على إختلاف صورها وأشكالها فتحدث فيها تغيرات كيفية عميقية وشاملة ، فأما التنمية ينظر إليها على أنها عملية تلقائية تحدث من غير تدخل من جانب الإنسان أما التنمية فهي تشير إلى النمو المعتمد الذي يتم عن طريق الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينة .

[1] / معتصم حسن فرج ، ورقة بعنوان : دور المفوضية في إدارة العمل الإنسانيلا مفوضية العون الإنساني ، الملتقى الأول للمفوضيات الولائية في الفترة ٢٥ _ ٢٦ مايو ٢٠١١م .

ويختلف المفكرون الاجتماعيون في تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية كل وفق تخصصة فيعرفها البعض بأنها عملية توافق إجتماعي ويعرفها آخرون بأنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع أو بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان أو الوصول بالفرد لمستوى معين من المعيشة أو عملية تغير موجه يتحقق عن طريقها إشباع الاحتياجات .

الفصل الثانى

منظمات المجتمع المدنى فى السودان وابعادها الاقتصادية والاجتماعية

المبحث الأول

منظمات المجتمع المدنى فى السودان النشاة والتطور والأهداف :

يحتل السودان موقعاً استراتيجياً فى قلب القارة الأفريقية وهو بلد شاسع المساحة مترامي الأطراف تبلغ مساحته ٢٠٥٠٥٨١٠ كيلو متر مربع مايعادل ٩٦٧٤٩٩ ميل (حوالي عشر مساحة أفريقيا) والتي تبلغ ٣٠ مليون كليومتر مربع متعدد المناخات ويعد من أكبر أقطار القارة الأفريقية وعاشر قطر فى العالم من حيث المساحة ويبلغ عدد سكانه حوالي ٢٥,٦ مليون نسمه حسب آخر تعداد سكانى أجري عام ١٩٩٣م ، قدر سكان الولايات الشمالية ب (٢١,٣) مليون نسمه والولايات الجنوبيه (٤,٣) مليون نسمه وهو متنوع القبائل حيث تقدر قبائله ب (٥٩٧) ويحكم بنظام فدرالي علماً بأنه مقسم إلى (٢٦) ولاية قبل إنفصال الجنوب وتحده تسع دول ولأن السودان بلد شاسع وعانى الكثير من الكوارث الطبيعية والحروب والنوازل الإنسانية كالجفاف والتصحر والفيضانات والأوبئة .

والسودان مازال يعاني من الحروب الأهلية طاحنة فى بعض أجزائه فإن إفرازاتها السالبة من إزهاق الأرواح وتفكك أسري ونزوح ولجوء وتشرد كان لابد من وجود قطاع يسهم إلى جانب الحكومه والقطاع الخاص فى تخفيض الآثار المترتبة على هذه الكوارث والحروب وغيرها .

والسودان يصف بتعدد أعرافه ولهجاته وثقافته وأديانه ومله ونحله مما جعله قابلاً للإستشارة والتحريض من قبل بعض الدوائر التى لاتريد له إستقراراً ولا أمناً ولانماء، وبمثلماأن هذا التنوع الجغرافى والمناخى والأنثروبولجى يمكن أن يمنح مهدداًلوحدة السودان ويوصف بتماسكه ، فإنه يمكن أن يشكل حافزاً قوياً لإثراء عوامل الإنصهار والتكامل والتناغم بين مختلف عناصره

ومكوناته فى إطار القطر الواحد ويبقى التحدي للإنتقال بالسودان إلى واقع [1]الجديد نستشرف فيه آفاق التقدم والنماء والإستقرار والسلام ، ويبقى ماثلاً أمام سائر أبناء السودان بفعاليته المختلفة وفئاته ونقاباته ومؤسساته المدنية ومنظماته الخيرية والإنسانية فجاءت منظمات المجتمع المدني لتلعب دوراً مقدراًفى حل كثير من القضايا فى الفتره الماضية، كما علمت على تعميق أوامر العلاقات الخارجية مع الأسرة الدولية لذا فكان من الطبيعي الإهتمام بها وبناء مقدراتها وذلك من خلال تطويرها وأنشطتها وتهديفها خاصةأنها أصبحت تلعب دوراً هاماً إقليمياً وعالمياً .

نشأة وتطور منظمات المجتمع المدني في السودان :

عرف السودانيون العمل التطوعى كروح للمجتمع فى النفير والنجدةوعند تعقب اللصوص وعند إطفاء الغريق وإنقاذ الفريق والنفير فى الزراعة والبناء ودفن الجنازة وفراش العزاء والزواج بما يعرف ب (جوفة الغناء) و (والموجب) الذي يدفعه أفراد المجتمع فى الأتراح والأفراح وهو التكافل والمشاركة المادية والعملية فى الفرح والكره فهو مرتبط بطبيعة البيئة السودانية ظلت هذه الروح سائدة فى الريف وماتذخر به من قيم مستمدة من الثقافات المتعددة التي تسود البلاد كحركة اجتماعية حرة غير مكبلة على مستوى المنزل (الديون) وعلى مستوى أوسع (المسجد) وهنالك (العزيزة) للعطاشيأوالعطشان وعابر السبيل وكان الإهتمام بالضيف كبيراً ، حيث تظل المواقد مشتعلةإلى وقت متأحر من الليل حتى يستدل بها الضيف إلى المكان المسير(نارك توقد للفجر يااالطاري الأخرة والقبر) فالتكافل الأسرى ومساعدة الضعفاء والمحتاجين جميعها ممارسات طوعية . [2]

[1]- محمد بدوى الصافى : مركز التنوير المعرفى ، ورشة التنمية الاجتماعية فى السودان ، المنظمات الطوعية في التنمية فى السودان أكتوبر ٢٠١٠م.

[2]/ مرتضى عبد الحي محمد أحمد ، كيفية تسجيل المنظمات التطوعية في السودان فى الفترة من ١٩٥٦م – ١٩٩٨م على المستوى القومى ، ص _ ٩

ففي القرآن الكريم ذكر المؤثر على أنفسهم ولو كان بهم خصاصه والذين يطعمون الطعام ابتغاء وجه الله ، وقال تعالى : (وَيُطعِمونَ الطَعَامَ عَلَى حُبِهِ مِسكِيناً وَيَتِيماً وأَسِيراً إِنَمَا نُطعِمُكُم لِوَجهِ اللهِ لانُرِيدُ مِنكُم جَزَاءً ولاشُكُوراً)[1].

وأمرالله بحسب معاملة اليتيم والسائل ووعد الذين ينفقون أموالهم فى سبيل الله بالثواب المضاعف أضعافاً كثيرة وقوله تعالى فيآية أخرى داعياً إلى فعل الخير :

(يَأَيُهَا الَذِينَآمَنُواْ أركَعُواْ وأسجُدُواْ وأعبُدُواْ رَبَكُم وأَفعلُواْ الخَيرَ لَعَلكُم تُفلِحُونَ)[2] ، وحدث الرسول صلى الله عليه وسلم على كافة اليتيم (أنا وكافل اليتيم كهاتين وأشار بأصبعه السبابة والوسطى وفرق بينهما ثيتاًما)[3] رواه البخارى .

أخذ الدين الإسلامى على قيم الآثار والتكافل ووجدت هذه القيم القبول من المجتمع ، لذا إنتشرت المساجد والخلاوي ولم يضف الإستعمار الإنجليزي المصري على العمل الطوعي نشأ حيث وجده متأملاً فى المجتمع السودانى .

فى عام ١٩٠٤م دخلت البعثه الإرساليه إلى السودان وأنشأت عدة أفرع بمدن السودان المختلفة وقد تميزت بنشاط كنسي وتبشيري صاحبه تقديم خدمات متنوعه ، وفى عام ١٩١٧م دخلت البعثات التبشيرية الأمريكيةإلى السودان وشيدت مدرسة الجريف بالخرطوم وكان هناك نشاط ملحوظ بين البعثات فى إنشاء المدارس والمستشفيات لذا كان هذا تشجيعاً للسودانيين ومن آثارها على المثقفين والوطنيين وإنشاء العديد من الجمعيات الطوعية ومن ثم إنشاء المدارس والمعاهد الدينية كمدرسة أم درمان الأهلية المتوسطة (معهد أم درمان العلمي) حيث تبلورت هذه المجهود وثم تأسيس نادي الخريجين كجمعية ثقافية واجتماعية وأول جمعيةسودانية

---

1. / سوره الإنسان الآيتين (٨ –٩) .
2. / سورة الحج ، الآية (٧٧)
3. / حديث شريف ، المصدر كتاب صحيح البخارى ، رقم الصفحة ٥٣٠٤

تطوعيةآنذاك وملجأ القرشي الصناعي ١٩٣١م الذى استهدف الأيتام والفقراء وعمل فى مجال التدريب المهني[١]

وبعد الإستقلال ظهرت بعض المنظمات التطوعية مثل الهلال الأحمر والجمعية الخيرية السودانية بالإضافة إلى الطوائف الدينية الصوفية فكشفت نشاطها وكونت روابط شبابية مخصصة وكان لابد لحكومة الإستقلال من إيجاد قانون ينظم العمل التطوعى ١٩٥٧م حتى تختلط الأهداف السياسية والإنسانية . [٢]

تطور منظمات المجتمع المدنى فى السودان :

بدأ العمل الإنساني التطوعي بالسودان قبل الإستقلال بصورة فردية وجماعية يقوم به المواطنين بصفته عملاً خالياً من الربح والعائد المادي كما أنه لايمثل مهنة لهم وهى فى مجملها تمثل الأعراف والتقاليد السودانية للمساعدة فى أوقات الشدة والجودية وبعد الإستقلال تطورت منظمات المجتمع المدني فى السودان بقيام منظمات تطوعية غير حكومية حيث كان عددها قليلاً وطنية وأجنبية، ثم أخذ العدد يتزايد حتى وصل الآن إلى (٣٩٧٠) منظمة وطنية (١٥١) منظمة أجنبية منها (٣٠) منظمة عربية (٤٣) شبكة تعمل فى كل من ولاية الخرطوم والشمالية وولايات دارفور وكردفان والولايات الجنوبيه وولايات النيل الأزرق وتعمل خلال النشاطات (فحص – إرشاد نفسى – إغاثه – مياه – تنميه – تدريب وتأهيل) وقد كان قانون ١٩٥٧م كافياً لتغطية أسس وضوابط العمل التطوعي ثم رأت الدولة أن تضع قوانين متخصصة لبعض الأنشطة فكان قانون التبشير الكنيسه من السودان ومع تطور العمل الطوعي وتعدد الأنشطة وضع قانون ١٩٨٨م لضبط هذه الأنشطه ثم أعتقبته الأشقافيه القطريه لتكون محور التعامل

---

[٢]/ ميرغني عبد العال حمور ، منظمات المجتمع المدنى خصائصها ووسائل وأساليب تفعيلعا ، مركز السودان للتدريب

* / منظمات العمل الطوعى والانسانى ينويو ٢٠١١م زمن ٧:٣٣

*/ كتاب مداولات المؤتمر القومى لعون الانسانى

مع المنظمات التطوعيه الاجنبيه . وبناء على الاعترافات نتج قانون التعديلات المتنوعه الموقت ١٩٩٤م تم ألغى قانون ١٩٦٢م وطور قانون ١٩٥٧م ببعض التعديلات لقوانين العمل الطوعي فى السودان مرت بعدة أطوار وأصبحت قضايا وبرامج العمل الإنساني التطوعي تتطور كلما كانت هناك حاجة تظهر على الساحة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافيه إلى أن أصبحت مهنة يمتهنها بعض الناس ويتقاضى فيها المال وعلم يدرس فى معاهد وكليات متخصصة . [١]

تطور الكيانات الطوعية :

من حيث الكم يقدر عدد المنظمات الطوعية المسجلة كالأتي :

العام	عدد المنظمات فى السودان
١٩٨٠م	٢٠
١٩٩٠م	١١٢
٢٠٠٠م	١٢٠٠
٢٠٠٨م	٢٠٠٠
٢٠١٠م	٣٥٠٠
٢٠١١م	٤٠١٠
٢٠١٢م	٥٠٠٠

ثم بعد أن تشعب العمل التطوعي رأت الدولة دمج مفوضية الإغاثة وإعادة التعمير (RRC) مع مفوضية العمل الطوعي (cava) في كيان واحد هي مفضوضية العون الإنساني ثم كان قانون مفوضية العون الإنساني المؤقت ١٩٩٥م الذي ألغى القوانين السابقة.

[١]- مرجع سبق ذكره صفحة ١١

رغم وضوح الرؤية للعمل التطوعي والعوائق والحصار المضروب على السودان وسياسة تجفيف المنابع والسيول والفيضانات عملت المنظمات التطوعية عملاً كبيراً وبذلك مجهوداً جباراً غطت مناطق واسعة من البلاد حيث أخذت نهجاً استراتجياً فى التعامل فعملت على تنمية القدرات المستهدفة يمتلك وسائل الإنتاج عبر القروض الميسرة ورفع كفاءتها بالتوجه والتدريب .

بعد نيل البلاد استقلالها عام ١٩٥٦م ظهرت العديد من الجمعيات الثقافية وكانت مرتبطة بالأحزاب السياسية إلى حد ما إضافةإلى الطوائف الدينية والطرق الصوفية وبالرغم من أن قانون العمل الطوعي في ذلك الوقت عام ١٩٥٨م كان يشجع قيام الجمعيات التطوعية لتفعيل المجتمع وتحريك كوامن الخير فيه وتنظيمها بطريقة مؤسسية وكان القانون ينم على ارتباط العمل الطوعي بالعمل السياسي .

ويتضح مما سبق أن ظروف نشأة منظمات المجتمع المدني كمنظمات نشأت خلال فترة الإستثمار قد صبغتها بصبغة سياسية خلال مرحلة الإستثمار عملت على توحيد جهودهامع الأحزاب السياسية بل أنها نشأت إبتداء كواجهات سياسية لبعض الأحزاب التى استخدمتها معها في الإطار صراعها مع الحكومة الاستثمارية وكان من المفروض أن تنتقل هذه المنظمات في مرحلة الحكم الوطني عن هذه الأحزاب السياسية إلا أن الواقع يشير إلى أن المجتمع المدني في السودان هو مرآة لما يدور من صراع سياسى بين الأحزاب الموجودة فى الساحة ، على رغم من أن بعض المنظرين يستبعد الأحزاب السياسية من قائمة منظمات المجتمع المدني ، ولكن البعض يرى أنه لايمكن إقصاء الأحزاب السياسية من هذا الإطار فى العالم الثالث والدول غير الديمقراطية لأن هناك فرق كبير بين المجتمع المدني كمفهوم بعد تأسيس الديمقراطية كنظام حكم ، والمجتمع كمفهوم فى مرحلة ماقبل تأسيس الديمقراطية[١] .

[1] / مرجع سابق ، صفحة٢٦٥.

وفى حالة السعى نحو الديمقراطية فإن الأحزاب هى الطليعة الأكثر أهمية فى العملية الديمقراطية وحيث أن السودان هو جزء من منظومة العالم الثالث التي تسعى بخطر مثلى نحو الديمقراطية تصبح أصلاً من المجتمع المدني السوداني .

لذلك ستسلط الورقة الضوء على الأحزاب السياسية بإعتبارها جزء من منظمات المجتمع المدنى بالبلاد [1].

القوانين المنظمة للعمل الطوعى فى السودان مرت بعدة أطوار:

التاريخ	بيان
١٩٥٧م	صدرلأول مرة قانون تسجيل الجمعيات الطوعية
١٩٨٦م	صدر قانون مفوضية الإغاثة وإعادة التعمير
١٩٨٨م	صدرقانون تنظيم العمل الطوعي الأنسب
١٩٩٠م	صدرمرسوم بالإثقافيةالقطرية والتي تتضمن بعدة اجتماعات بين الحكومة
١٩٩٣م	صدرقرار إنشاء مفوضية العمل الطوعي
١٩٩٩م	مشروع قانون العمل الطوعي
٢٠٠٦م	صدرقانون العمل الطوعي بنسخته الأخيرة بعد أن أجيز من المجلس الوطني

مبادئ العمل الطوعي في السودان :

أ/ عدم التميز على أساس العنصر أوالنوع أو العرق أو الإنتماء السياسي أو المعتقدات الدينية .

ب_ النزاهة في إختيار مواقع المشاريع مع الأخذ فى الإعتبار مناطق الحوجة .

[1] / حيدر إبراهيم ، الديمقراطية فى السودان ، مرجع سابق ، صفحة ٢٦٦

ج/ المحاسبة أمام المستفيدين والمانحين والجهات العامة ذات الصلة المسؤولة عن الخدمات فى المنظمة والجهات التي يحددها النظام الأساسي للمنظمة.

د/ استدامة برامج المعالجات لتهئية الظروف التي تمكن المجتمعات المحلية من الإعتماد على ذاتها فى المدى البعيد .

هـ/ مراعاة رغبات المجتمع المحلي فى كل مراحل المشروع من خلال مشاركة المجتمعات المحلية فى كافة مراحل تنفيذ المشروع.

هـ/ عدم تدخل المنظمات الطوعية والأجنبية فى شؤون وسيادة البلاد الداخلية.

أهداف العمل الطوعي في السودان حسب قانون ٢٠٠٦م :

تشمل ولاتقتصر الأهداف الإنسانية الرئيسية للمنظمات المسجلة بموجب أحكام هذا القانون على تقديم الخدمات (ربما فى ذلك خدمات حماية حقوق الإنسان والبيئة)[١] .

/ معتصم حسني، تداول المفوضية فيإدارة العمل الإنساني من صفحة ٢٥– ٢٦ ، مايو ٢٠١١م (رسالة محمد موسى)[1]

المبحث الثانى

نشاطات منظمات المجتمع المدني :

تقوم هذه المنظمات بعدة أدوار والتي تتمثل في :

أ/ الدور الاجتماعى :

تسعى هذه المنظمات لتوسيع مشاركة المرأة ومساهمتها فى المجتمع بصوره كبيرة بعد أن تأكد نجاحها فيأدوار كانت قاصرة على الرجال وأيضاً العمل على دفع المرأة للمشاركة فى القرار السياسي وذلك بزيادة تمثيلها فى البرلمان وتوسيع مشاركتها فى منظمات المجتمع المدني ورفع قدراتها ، أما في مجال الشباب فدور المنظماتيكون في معالجة الخريجين وإيجاد برامج ومشاريع تستوعي عدداً كبيراً منهم للمساهمة فى دفع عجلة التنمية في البلاد وتدريبهم وتأميلهم بما يتناسب مع قراراتهم وتخصصاتهم ، كما أن الإهتمام بالطفل والصحة العامة من أهم أولويات عمل هذه المنظمات ونشاطاتها ، ورفع الوعي الصحى وذلك بالتعاون بين منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة العامة .

ب – الدور الأمني :

ولماكان السودان من أكثر الدول الأفريقية التي تعاني من النزاعات لعقود طويلة فقد كان لابد لهذه المنظمات أن تعمل فى هذا المجال وذلك بتفعيل أسلوب الحوار والمفاوضات بين الأطراف المتحاربة ونبذ العنف والعمل مع الحكومة لحل النزاعات بالصورة السليمة دون اللجوء للحل العسكري الذي تتعاظم معه الخسائر المادية والبشرية مما يؤثر سلباًعلى التنمية وموارد البلاد المختلفةبينما تعمل المنظمات غير الحكومية على جلب الدعم المادي والتمويل للدول المانحة

ومن المنظمات العالمية لتمويل عمليات فض النزاع ، وتكوين لجان مستقلة لمتابعة نزع السلاح ومكافحة الألغام وإعادة تعمير المناطق المتأثرة بالحرب[١] .

ج- الدور الأقتصادى :

أصبح الاقتصاد هو أكبر العوامل المؤثرة في توجيه سياسة البلدان محلياً وعالمياً حيث يعتبر مؤشر التنمية إنعكاساً لمدى تطور الأمم وذلك بتنشيط التجارة الدولية.[٢]

مصاد تمويل النظامات :

أ/ مصادر ذاتية :

تتمثل فى إشتراكات الأعضاء أو الإستثمارات التى تحتاج أيضاً لرؤوس أموال فضلاً عن المخاطر التي قد تحدث لتلك الإستثمارات .

ب/ مصادر حكوميه :

وهذه تتمثل فى دعم الدول للأنشطة والمشروعات التي تقوم بها المنظمات وفق رغبة الدولة ومثل هذا الدعم غير موجود أو نادر جداً .

ج/ تمويل من المؤسسات الوطنية :

هنالك عدد مقرر من المؤسسات الوطنية الكبرى بدأت تهتم بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وتسعى لتحقيق ذلك عبرالدعم المباشر لمنظمات المجتمع المدني الوطنية التطوعية مثل مجموعة سوداتل للإتصالات.

[1] / أشرف محمد حسن ، آفاق إفريقية ، المجتمع المدنى في السودان بحث دكتوارة جامعة القاهرة ، ص٤

[٢] / سمير الباز ،المنظمات العربية والأهلية على مشارف القرن الحادي والعشرين ، محددات الواقع وآفاق المستقبل) عام ١٩٩٧م

د/ مصادر تمويل خارجية :

وتأتي هذه المصادر فى شكل دعم لأنشطةأو مشروعات تتقدم بها المنظمات الوطنيةإلى منظمات أجنبيةأو وكالات الأمم المتحدة[1].

[1]– عبد الرخمن أحمد الطوعي ، مفاهيمه النظرية وتطبقاته العلمية ، مطبوعات مركز الدراسات والإستشارات العلمية، دار جامعة أفريقيا للطباعة عام ٢٠٠٠م ص٩٣ (رسالة محمد موسى)

المبحث الثالث

تصنيفات منظمات المجتمع المدنى في السودان

نشأت منظمات المجتمع المدني السودانية فى البداية كأذرع وواجهات لبعض الأحزاب السياسية السودانية فى إطار صراع هذه المنظمات مع الحكومة الإستعمارية ، وبالتالي فقد نشأت مسميه ، بسبب إرتباطها الوثيق بالأحزاب السياسية ، وكان من المفترضأن تعمل هذه التنظيمات بعد الإستقلال على أن تكون مستقلة عن الأحزاب السياسية ، ولكن ذلك لم يحدث الأمر الذي باعد بينها وبين قواعدها وقاد إلى إحتكاكات وصراعات قيم بينها على أساس سياسي محض مما أضعفها جميعاً وجعلها تدور فى فلك الأحزاب السياسية .

كما نشطت أشكال مختلفة من المنظمات الوطنية المختصة في الخدمات ونوعيةالمستهدفين ونذكر هنا بعض الأمثلة كمنظمة الشهيد والمنظمة العالمية للمسلمات ومؤسسة رفيدة الصحية التي سجلت عام ٢٠٠٠م وهى تعمل فى مجالات (الصحة العامة – الصحة النفسية – صحة البيئه – الرعاية الصحية الأولية – وفى مجال الألغام – وتسريح المسلحين وإدماجهم في المجتمع وفي التوعية بمخاطر المخدرات والإيدز) كما أن المجتمع السودانيكأي مجتمع مسلم عربي مدمج فى المجتمع ، متأصل فيه الخير والعمل من أجله وهو مفطور على العمل الاجتماعي والإبتكار لتوفير إحتياجاته من موارده الذاتية دون الحاجةإلى اللجوء إلى الخارج فنجد ذلك متمثلاً فى المشاريع القومية التى أقامها فى هذه الفترة من توفير مشروع كساء العائدين ومشروع زاد المجاهد ومشروع التبرع بالدم لجرحى العمليات [١].

[١]/ مرجع العمل الطوعي في السودان ، ص٢٢

وكل هذه النماذج تؤكد على تنافس المجتمع السوداني في التسابق إلى الخيرات ولكن العمل الاجتماعي المؤسس يحتاج إلى مزيد من الدراسة والتمحيص والتعديل لكي نصل به إلى أرقى الدرجات فى السمو والكمال وفعل الخير .

مفهوم العمل الطوعي كان قاصراً على العمل الخيري وتنظيماته حتى الثمانينات[1] .

دور منظمات المجتمع المدني في السلام والتنمية بالسودان:

وتظهر أهمية منظمات المجتمع المدني فى مرحلة السلام من أهمية السلام الذيهو من المبادئ الأساسية التي حرضت عليها الرسالات السماوية بصفة عامة والإسلامية بصفة خاصة وهويبث في النفس الطمأنينة التي بها تكتمل العبادات اليومية وهو يحتاج إلى جهد يبذل بين جميع أفراد المجتمع لتقليل حدة الفجوة التي حدثت من خلال الصراع والنزاع الذي كانوا يعيشونه لذلك لابد من معالجة الآثار النفسية والصحية والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية بوضع أسس قويه لرتق النسيج الاجتماعي من جديد والذي تأثر طيلة فترة الحرب وتظهر هناأهمية ودور منظمات المجتمع المدني في توسيع دعائم السلام ، وكما تعملون أن للحرب آثار تحتاج إلى معالجة عاجلة تتمثل في رتق النسيج والدمج وبرامج العمارة والتنمية والتي تشكل في واضح الأمر مجال واسع لعمل منظمات المجتمع المدني.

لذا أمن الجانبان الموقعان على إتفاقية السلام على الدور الكبير الذي يقع على عاتق هذه المنظمات فى إصلاح مادمرته الحرب وذلك فى مرحلة تنفيذ الإتفاقية والتي حدد لها ست سنوات كما أن المجتمع الدولي لم يغفل دورها فى هذه المرحلة وهنا نورد أهم هذه البرامج :

---

[1] / نور الهدى محمد الشفيع، منظمات المجتمع المدني في السودان ودورها في السلام ، الإثنين ٢/٢١/ ٢٠١١ م ،٢:١٥م

أولاً : النزوح :

تحدث ظاهرة النزوح نتيجة لعوامل كثيرة منها السياسة حيث تجبر الأوضاع السياسية والأمنية بأن تتحرك بعض المجموعات من السكان إلى مناطق أخرى طلباً للأمن ومنها الطبيعية كما أجبرت الظروف الطبيعية التي تعرض لها سكان دارفور في ال ١٥ سنة الماضية إلى النزوح شمالاً وجنوباً[١]ويقدر العدد الكلي للنازحين فى السودان ب ٥,٤ مليون نازح (٣ مليون شخص نزحوا من الولايات الجنوبية) الأمر الذي يحتاج فيه لتدخل منظمات المجتمع المدني ببرامج تعالج هذه الظاهرة .

ثانياً : اللجوء :

أغلب السودانيون اللاجؤون يتواجدون مابين الدول الأفريقية المجاورة والأوروبية وقد عانوا الكثير فى معسكرات اللجوء من تفكك أسري وصعوبة فى المعيشة وقلة فى الخدمات الصحية إلى مختلف أنواع الإعتداءات التي تستهدف اللاجئين فى مجتمع غريب عنهم بعاداته ، ويقدر عددهم بخمسمائة ألف نسمة (٥٠٠ الف) إضافة إلى الذين لا ينتمون للمعسكرات المنتظمة وبالرغم من دور المنظمات الدولية إلا أن منظمات المجتمع الذي لابد لها من القيام بدور ملموس تجاه هؤلاء اللاجئين .

ثالثاً : ضحايا الألغام :

يعد السودان ثالث أكبر دولة أفريقية من حيث زراعة الألغام ومما يزيد السوء عدم وجود خرط لمناطق تواجد الألغام وذلك للعشوائية التي تمت لها هذه الزراعه[٢].

/ شهدإبراهيم ، دارفور تقاطعات الثقافة والسياسة،إتحاد الكتب السوداني ،سبتمبر ٢٠٠٧م ، ص[1]٤٧

[٢]– عبدالله عبد الحميد الخطيب ، العمل الطوعي مفاهيمه النظرية وتطبيقاته العلمية مطبوعات مركز الدراسات والإستشارات العلمية دارجامعة إفريقيا للطباعة ،ص١٦

رابعاً : الآثار الصحية والنفسية :

مما لاشك فيه فإن الحرب تدمر البنيات التحتية لمناطق النزاعات مما ترك أثراً على الخدمات الأساسية مثل الصحة وغيرها فالأثر الصحي الذي يتلخص فى التدهور الجسماني لقلة الخدمات الصحية التي يحتاجونها والتدهور النفسي الذي يصحبه (الخوف والحزن والقلق وعدم الطمأنينة) مما يطلب العمل العاجل فى توفير الإحتياجات التي تولد الإستقرار النفسي لدى أفراد الأسرة والمجتمعات المتأثرة والذي يشمل توفير الأمن والخدمات (العلاجية والإرشادية والتوجيهية) والبرامج الاجتماعية والاقتصادية عبر منظمات المجتمع المدني المختلفة .

إن الصراع فى جبال النوبة أشبه بالصراع في دارفور من حيث أنه قام على الاستقطاب الإثنين الحادي والعشر العسكري المركب والطرح العرقي أكثر من الأيدولوجي .

خامساً : حقوق الإنسان :

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدد من المواثيق والإتفاقيات لتضمن بها حق الإنسان في العيش بصورة كريمة تضمنت المحاور الأتيه :

١/حرية الرأي والتعبير .

٢ / الحماية من التعذيب .

٣/ المحاكمة العادلة .

٤/ الأمان الشخصي .

٥/ التجمع السلمي .

٦/ جمعيات ونقابات وأحزاب .

٧/ التنقل والإقامة والسفر .

٨/ السجناء والمحتجزين .

٩/ حقوق المرأة .

١٠/ حقوق الطفل .

١١/ الإختفاء القسري .

١٢/ تداول المعلومات .

١٣/ حرية الحياة الخاصة .

١٤/ الحق في الحياة .

١٥/ حقوق اقتصادية واجتماعية .

١٦/ حرية اقتصادية واجتماعية .

١٧/ حرية حقوق الإنسان.

١٨/ نشاط حقوق الإنسان .

١٩/ حقوق الأقليات .

٢٠/ حقوق اللاجئين .

٢١/ العدالة الدولية .

٢٢/ الحق في المشاركة .

٢٣/ الحماية ضد التميز .

سادساً : دعم بناء السلام وربط النسيج الاجتماعي :

لكل نزاع أصل فلا بد من الوقوف على أسبابه الظاهرية الخفية منها بكل حيدة وشفاهية وذلك لتفادي تكرار حدوثها ليكون مؤثر لمدى نجاح السلام والإصلاحات التي يجب أن تقوم وأيضاً يحتاج إلى النماذج الاجتماعية بين جميع فئات المجتمع ونبذأسباب الفرقة والشتات وذلك عبر لقاءات التحاور الدائمة وبث البرامج الثقافية والفنية التي تحث على نشر ثقافة السلام والعمل وفق ضوابط الحكم الرشيد من عدالة ومساواة وشورى[١].

سابعاً : برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج فى المجتمع(DDR) :

يهدف البرامج على إعادة دمج المحاربين السابقين والمستهدفين من البرنامج وذلك بإيجاد فرص التدريب والتأهيل لحياة جديدة فى المجتمع فى إطار التنمية الكليه للبلاد .

ثامناً : الآثار الاقتصادية والتنموية :

مما لاشك فيه أن الحروب فى جنوب السودان تركت آثار إقتصادية سالبة مما نتج عنها النزوح وفقدان الممتلكات وحرق الغابات وفقدان مصادر المياه إضافة إلى توقف التنمية ومالحق بالبنيات الأساسية ومأصاب المواطن من فقد وتفشي الأمراض والأوبئة وفقدان لحقوقه الإنسانية ، والسلام يعتبر فرصةسانحة لمعالجة هذه الآثار وذلك بما تقدمه منظمات المجتمع المدني من أدوار لتلك المجتمعات المتأثرة بتعاظم الدور الوطني بصورة أساسية فى تحقيق إستدامة السلام وإعمار ما دمرته الحروب وذلك بإشراك كافة منظمات المجتمع المدني التي تشكل أداة فاعلة فى إحداث التغيير والتنمية ، ويمكننا أن نحدد أولويات عملها من خلال بعض البرامج الهامة فى تحقيق السلام وإستدامته .

١/ دعم الشرائح الضعيفة والمتضررة وتقليل حدة الفقر.

[1] / عبدالرحيم أحمد بلال ، القضية الاجتماعية والمجتمع المدني في االسودان ، دار عزة للنشر ، الخرطوم صب ١٢٩٠٩، ٢٠٠٥م

٢/ محو الأمية ورفع الوعي ونشر التعليم خاصة الريف .

٣/ توفير الخدمات الأساسية للمواطن .

٤/ تقديم المساعدات الإنسانية .

٥/ تحقيق مبادئ حقوق الإنسان.

٦/ رتق النسيج الاجتماعي .

٧/ إشاعة روح الوطنية .

٨/ إصحاح البيئة .

٩/ نشر ثقافة السلام .

١٠/ معالجة آثار الحراك السكاني (نزوح ، لجوء)

وقد تم تحديد احتياجات السودان للإعمار والتنمية فى الست سنوات القادمة عن طريق البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان (jam) .

الكادر البشري :

إن جوهر التنمية هو العنصر البشري وحين تتبنى منظمات المجتمع المدني مفهوم التنمية البشرية بما يتطلب ذلك ضرورة الإرتقاء بنوعية الفرد خصوصاً فإننا نقوم أجيالاً واعية من الرجال والنساء لذلك يجب :

١- العمل من خلال الشبكات المحلية والإقليمية والعربية والعالمية بالتعاون مع الجهاز الحكومي المشرف على العمل التطوعي بالبلاد على تنمية الموارد البشرية من خلال التدريب وبناء القرارات في الإدارة والتخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم وصولاً إلى تحسين الأداء .

٢- العمل على توسيع قاعدة المشاركة وإتخاذ التدابير اللازمة لضمان مشاركة الفئات المستهدفة .

٣- الإهتمام بالتعاون الدولي والمشاركة في مجال العمل التطوعي وذلك من خلال المشاركة الفاعلة فى كافة الفعاليات المختلفة محلياً وإقلمياً وعربياً بالكادر المدرب والمؤهل المناسب[١] .

٤- مراعاة الحصول على كوادر مدربة ومؤهلة ذات موهبة وتخصص يرتقي بالمنظمات ووجود إحصاءات وسجلات للكوادر.

٥- الإهتمام بالتدريب والتأهيل والتخطيط للكوادر البشرية .

٦- تداول القيادة داخل المنظمات وذلك بالإستعانة بكوادر شابة قادرة على تحقيق التواصل .

٧- إنزال فهم التطوع على أرض الواقع فهو جهد يبذل طواعية من أجل خدمة المجتمع

٨- تدريب الكادر القائم على تلبية مطالب المجتمع المحلي .

٩- تأسيس مراكز التطوع تهتم بتوظيف المتطوعين وفقاً لقدراتهم وطاقاتهم وتعميق الوعي التطوعي .

١٠- الإهتمام بمراكز الشباب وتطويرها واستحداث أنشطة جديدة ومهارات متقدمة تجتذب الشباب للتطوع .

مشاكل التمويل :

بعد أن أصبحت المنظمات الضلع الثالث من مثلث التنمية الذى يضم أيضاً القطاع الخاص والحكومة فإنه لزاماً عليها أن تعمل فى إطار من المشاركة ، حيث أن للمنظمات إمكانيات ومزايا منها استنفار وعي المواطنين ، والقدرة على الوصول إليهم بسهولة حيث تنتشر المنظمات في الأحياء والمناطق البعيدة والتي بها شح في الخدمات ، إما أن العمل

[١]- عبدالرحمن أحمد عثمان ، العمل الطوعي في السودان والمجلس السوداني للجمعيات الطوعية (اسكوفا) ، ص٢١ ،١٥: ٦ ، ١١ / ٦ /٢٠١١م

التطوعي يرفع الإنسان إلى المزيد من العطاء دون إنتظار مقابل ، تظهر مشكلة التمويل فى السودان بعد ظهور المشاكل بين السودان وجيرانه ، وإستغلال الحرب في الجنوب .

مصادر تمويل المنظمات :

يتم تمويل المنظمات الطوعية ومنظمات المجتمع المدني والفعاليات غير الحكومية عبر الطرق الأتية :

١- الإتحاد الأوروبي الذي يمول المنظمات الوطنية والأمم المتحدة ، منظمات وسيطة منظمات التغير عبر سفاراته.
٢- المعونة الأمريكية والمنظمات الوسيطة والمنظمات القاعدية
٣- الدول الصناعية الأخرى (اليابان وكندا)
٤- البنك الدولي .
٥- المصارف الإقليمية (البنك الإسلامي للتنمية – بنك التنمية الأفريقية)
٦- التمويل عبر المؤسسات الوطنية (الزكاة والمؤسسات الخيرية)
٧- الدعم المالي للحكومة
٨- الهيئات والتبرعات
٩- المشاريع التى يتم تسويقها

المعوقات والمشاكل :

١- هناك عدة معوقات تعيق عمل المجتمع المدني فى مجال التنمية منها مشكلة عدم وجود تنسيق وتعاون في جهود منظمات المجتمع المدني فيما بينها من جهة وبينها وبين الحكومة من جهةأخرى من خلال الشراكة ، وايضاً عدم تنشيط دور القطاع الخاص للمساهمة في التمويل .
٢- عدم تنمية الإنسان تربوياً وثقافياً وصحياً ليتحول إلى طاقة إنتاجية فاعلة
٣- عدم تفعيل برامج التنمية الريفية للإرتقاء بالقرى من خلال التنظيمات المحلية

٤- عدم سن التشريعات والقوانين والأعضاء التي تعمل على تشجع الجهود الذاتية الخاصة بالتمويل

٥- ضعف أنماط سن التشريعات والقوانين والإعفاءات التي تعمل على تشجيع الجهود الذاتية الخاصة بالتمويل

٦- عدم صياغة وبناء المنظمات التطوعية من حيث الاستراتيجيات ووضوح الأهداف والسياسات العامة والنظم والهياكل

٧- القوى العاملة ومدى عدم مقدرتها على قيادة وتنفيذ أهداف وبرامج المنظمة التطوعية المختلفة .

٨- عدم استدامة التمويل

٩- قلة ضمان المشاركة القاعدية وذلك لضمان سرعة إيصال وتنفيذ المساعدات والتمويل

١٠- ضعف ضمان الثقافية ومبدأ المحاسبة

١١- عدم السعي لتطور الموارد داخل المنظمات التطوعيه مع التركيز على إنشاء مشاريع وقفيه تحقق ربحه .

١٢- ضعف توفر الشورى والديمقراطية بين أجهزة المنظمة الهيكلية وذلك لضمان عدم الإنفراد بالسلطة واستقلال الموارد بصورة فردية

الإتصال والتواصل :

تعمل منظمات المجتمع المدني التطوعي فى مجالات متشابهة ويلاحظ من تصنيفها أن هنالك أعداد كبيرة تعمل في المجال الواحد مما يؤديإلى التنافس السالب لذلك جاءت فكرة الشبكات ليتم الإتصال بين المنظمات العامة في نفس المجال نذكر منها الشبكات المحلية :

١- المجلس السوداني للمجتمعات التطوعية (اسكوفا)

٢- الشبكه السودانيه للسلام والتنمية

٣- الحملة السودانية لمكافحة الألغام

٤- شبكة المنظمات العامة في مجال محاربة الجفاف والتصحر.[١]

دور المرأة في مؤسسات المجتمع المدني والمعوقات التي تواجهمه وطرق خدمتها :

تواجه المنظمات النسائية والمنظمات الأخرى التي تعمل في بناء السلام الكثير من المصاعب لأنها غالباً ماتتناول وتواجه قضايا على قدر كبير من الحساسية ، النساء شقائق الرجال ومسيرة البناء تحتاج لجهد مشترك ومتكامل للجنسين إستمر عطاء المرأة في الفترة المسيحية ، وترفق في مملكة الفونج حيث إختارأهل السودان الإسلام فكان للمرأة عملها العاديوإسهامها الحضاري في العلم والتعليم والتصوف مثل عائشة الفقيرة بنت ود القدال وفاطمة بنت جابر معلمة القرآن لأجيال السودان ثم جاء العهد التركي إكتسبت المرأة خلاله معارف ومهارات لم تكن عندها من قبل مثل مهيرة بنت عبود وفي المهدية شاركت المرأة في الثورة فظهرت النساء ومع تزايد الوعي القومي تزايد وعي المرأة فشاركت في النظام وظهرت التجمعات النسائية بعد الإستقلال لذلك نجد أن المرأة هي ركيزة أساسية ومأوى طبيعي لأفراد المجتمع وإدارة التحصين والإستنفار وتعبئة الطاقات المساهمة الفاعلة في المجتمع[٢] .

دور المرأة في عملية السلام :

وضعت المرأة السودانيه نفسها بعطائها المشهود في مقدمة نساء أفريقيا وشاركت بفعالية في كل مراحل النضال في السودان وقد سبقت غيرها من النساء في كثير من الدول في تحقيق السلام كما شاركت أيضاً في القضايا الوطنية الكبرى من خلال مشاركتها بالرأي والنقاش (قوافل النظام والتنمية) إن المرأة تعرف بأنها داعية للسلم ويظهر ذلك في جميع أدوارها

---

[١]/أمالشلاش، التنمية البشرية، دراسات في التنمية البشرية المستدامة بغداد ٢٠٠٠م ، ٢٢ : ٤ م

[2]/ البشرى جودي ، نساء يبنين السلام ، المشاركة في الخبرات ، لندن ، التحذير الدولي، ٢٠٠٣م، ٤ أيلول سبتمبر ٢٠٠٤م .

التقليدية في الوساطة وفض النزاعات وأدوارها الحديثة في التحول الاجتماعي ورفع الوعي والتعليم ونبذ العنف ، التدريب واكتساب المهارات والأنشطة الطوعية ودور النساء فيها .[1]

[1]/ كوماركريشنا ، المرأة والحرب الأهلية – التأثير على المنظمة والعمل ، باولدر – لين راينر ، ٢٠٠١م (رسالة محمد موسى)

الفصـــــل ا لثـــالـــث

منظمة قطر الخيرية

الفصل الثالث

المبحث الأول

منظمة قطر الخيرية :

هى واحدة من أكبر الهيئات الخيرية غير الحكومية الرائدة في الخليج تأسست عام ١٩٩٢م من أجل تطوير المجتمع القطري والمجتمعات المعوزة ، وتعمل فى مجالات مختلفة والتي من أهمها التنمية المستدامة ، محاربة الفقر وإعانة المتكونين فى حالات الطوارئ ، كما نالت قطر الخيرية الصفة الإستشارية لدى منظمة التعاون الإسلامي وهى عضو مؤسس للشبكة العربية للمنظمات الأهلية للتنمية فى مصر منذ عام ١٩٩٩م .

رسالة المنظمه :

دعم قرارت الفئات الأكثر إحتياجاً لتحقيق الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية بالتعاون مع شركاء التنمية عن قطر الخيرية .

رؤية المنظمة:

نموذج المؤسسة الإسلامية الدائرة المتميزة التي تجمع بين التأصيل والإبداع والإحترافية في مجال التنمية .

مجالات النشاط :

الرعاية الصحية:

تهتم قطر الخيرية بتوفير الرعاية الصحية للمرضى في جميع أنحاء العالم بالتعاون مع اليونيسف ، من أجل ضمان حصول كل المحتاجين على ، الفحوصات الطبية المنتظمة وتزويد المستشفيات بالمعدات المناسبة والأدوية التي يحتاجونها .

الهيكل الادارى :

- الجمعية الإدارية
- مجلس الإدارة
- الإدارة التنفيذية
- الإدارة المختصه[1]

المستفيدون :

- الأيتام
- الطلاب
- الفقراء

المشاريع والأنشطة :

- دورات تدريبية
- تحفيظ القرآن الكريم
- تدريب المتطوعين
- الحقيبة المدرسية.

[1]– قوقل فى يوم الأربعاء ٢٥، أغسطس ٢٠٢١م ، الساعة ٠٥: ١٠م

المطبوعات الدورية :

- مطبوعة قطر الخيرية
- إغاثة
- تيسير أحكام الزكاة

التعليم :

التعليم ليس محدد حق أساسي للإنسان بل هو عامل مهم للحد من عمالة الأطفال والفقر ، لذا تسعى قطر الخيرية لإرجاع كل الأطفال غير المتمدرسين مقاعد الدراسة فتقوم ببناء وترميم المدارس والمؤسسات التعليمية لضمان توفير بيئة صحية للتدريس .

الرعاية الاجتماعية :

تقدم المنظمة الرعاية والمساعدة والدعم للمحتاجين التي تسمح لهم بالعيش فى حياة مستقلة وكذا تحسين نوعية العيش .

السكن والبنية التحتية :

تساهم المنظمة فى بناء أسقف للعائلات المتضررة من الكوارث الطبيعية وتتواصل مع الحكومات المحليه حول العالم لتوفير السكن والمأوى للمشردين ، تركز المنظمة على إعادة بناء البنية التحتية للمدن المتضررة عن طريق التبرعات [1] .

الزكاة :

تقدم قطر الخيرية العديد من الخيارات للمزكين – المتبرعين – المانحين عن طريق توزيع الزكاة على المواشى ، الزكاة على المال – الزكاة على الأسهم المالية .

[1]/ قوقل فى يوم الأربعاء ، ٢٥ أغسطس ٢٠٢١م ، الساعة ٣٥: ١٠م

المساجدة والثقافة :

تشارك قطر الخيرية بنشاطها في الحفاظ على الثقافة الإسلامية من خلال بناء المساجد والمراكز التعليمية الإسلامية ومراكز تحفيظ القرآن الكريم فتنشد التعاليم الإسلامية في العالم

المياه والآبار :

الماء العذب هو أول خطوة للخروج من بؤرة الفقر والمرض ، هناك مايكفي وأكثر من المياه العذبة في العالم للإستعمال المنزلي والزراعي والصناعي لكن الفقراء محرومون من هذا الحق الإنساني المعترف به عالمياً ، فالآبار التي يتم بناؤها وصيانتها حيث تعيد الحياة إلى الأراضي القاحلة المنكوبة .

حملات الإغاثة :

تحاول المنظمة الوصول إلى الناس مباشرة أينما كانت حاجتهم ومهما كانت الحالة الطارئة عندهم .

تحسين الدخل :

تساهم قطر الخيرية في تحسين الدخل والفرص للفقراء وتكرس جهدها لتعزيز الوعي والنشاط لزيادة الدخل .

تبرعات رمضان :

تطلق قطر الخيريةحملتها السنوية بتوفير وجبات الإفطار للمعوزين وتزويد المساجد بالمياه ، وتستضيف الخيم الرمضانية وطباعة نسخ من القرآن الكريم .[1]

[1]/ قوقل فى يوم الخميس ٢٦، أغسطس ٢٠٢١م ، الساعه ٢٥ : ٨ م

العضويات :

_ ١٩٩٦م عضو استشارى فى المجلس الاقتصاديوالاجتماعي التابع للأمم المتحدة (ecosoc)

_ ٢٠٠٤م عضو مراقب فى الهجرة الدوليm (iom)

_ ٢٠١٨م العضوية الكاملة لتحالف شبكة ستارت نت ورك الدولية بريطانيا [١].

/ قوقل في يوم الخميس ، ٢٦ أغسطس ٢٠٢١م ، الساعة ٨:٣٠ م[1]

المبحث الثاني

منظمة قطر الخيرية :

مشروع كفالة الأيتام :

الخرطوم ٢٠١٩٠٣٠٢٩ (سونا) خاطبت د . أمل البيلى وزير التنمية الاجتماعية ولاية الخرطوم الإحتفال باليوم العالمي لليتيم الذي نظمته قطر الخيرية بقاعة بركة الملوك بالخرطوم وثمنت الدور الكبير الذي تقوم به منظمة قطر الخيرية وهي تكمل ٢٥ عاماً في السودان من عمل دؤوب في المجالات المختلفة وفي تعزيز القيم الفاضلة وقيم التراحم والتكافل والتعاضد لكل ولايات السودان ولولاية الخرطوم بصفة خاصة وامتدت أعمالها لتشمل مجالات الدعاية الصحية وكفالة الأيتام وفي مجالات التنمية وغيرها من الأعمال ، وأعلنت أن الأيام القادمة ستشهد عدداً من الفعاليات ضمن برامج (ويسألونك عن اليتامى) الذي تنظمه وزارة التنمية الاجتماعية ويشتمل على توزيع مشروعات إنتاجية للأرامل وتكريم المتفوقين من الأيتاموإفتتاح قرى الأيتام وزيادة في كفالات الأيتام عبر مبادرة أمان وتكافل التي كفلت ١٢ ألف يتيم كذلك الإحتفال بمنتدى المنظمات العاملة في مجال الأيتام في إطار تطوير السياسات الخاصة بالأيتام من ولاية الخرطوم .

الخرطوم : باج نيوز :

حصلت قطر الخيرية على جائزة التميز في مجال رعاية الأيتام (كافل) للعام ٢٠٢٠م من الشبكة الاقليميه للمسؤولية الاجتماعيةبالتعاون مع منظمات وجهات إقليمية ودولية وذلك خلال مشاركتها فى فعاليات المؤتمر العالمي الثالث لرعاية الأيتام ٢٠٢٠م الذى نظم عبر التقنيات الرقمية عن بعد ، بحضور نخبة من الخبراء والمستشارين الدوليين في مجال العمل الإنسانى .

وتم منح قطر الخيرية الجائزة تقديراً لدورها المتميز في دعم خدمات رعاية الأيتام الشاملة في المجالات المختلفة[1].

وأسهمت قطر الخيرية في إنشاء مراكز نوعية ومدن نموذجية مهمة لكفالة الأيتام بالسودان مثل مدينة الشيخة عائشه بنت حمد عبدالله العطية بولاية نهر النيل لرعاية الأيتام (رفقاء) ومدينة طبية التعليمية بولاية الخرطوم ، وإرتفعتأعداد المكفولين خلال السنوات الماضية من (١١,٩١٨) يتيماً في ٢٠١٩م الى (١٢,٣٤٤) يتيماً فى ٢٠٢٠م منتشرين جغرافياً بجميع ولايات السودان وبلغت الميزانيات المصرفية على الأيتام خلال ٢٠١٥م (١٠٣,٣٩٤,٢٧٦) ريال[2]

وبلغت الميزانيات المصرفية على الأيتام خلال ٢٠١٥م – ٢٠٢٠م (٢٧٦ – ٣٩٤ – ١٠٣) ريال قطري(نحو ٢٨,٣٢٧,١٩٩ دولار أمريكي) ومن أهم الخدمات المقدمة للأيتام في السودان الكفالة المالية والأنشطة التربوية والترفيهية والتقليدية والرياضية والصحية وتعتبر الإحتياجات العاجلة للأيتام والمشاريع المدربة للدخل بجانب تنفيذ المشاريع الموسمية مثل إفطار الصائم ، زكاة الفطر ، الأضاحي ، وكسوة العيد .

وقال مساعد الرئيس التنفيذي لقطاع العمليات والشركات الدولية فى قطر الخيرية فيصل راشد الفهيدة ، إن الجائزةتدعم وتشجع جهود العمل الخيري ، خاصة فيما يتعلق برعاية شريحة الأيتام ، وأضاف بأن الجائزة تمثل حافزاً إضافياً لقطر الخيرية للإرتقاء وتطوير خدماتها وتحسين أدائها كماً ونوعاً وتوسيع دائرة المستفيدين منها خاصة كفالة الأيتام ، ودعم المبادرات التى تهتم برعايتهم وكفالتهم ، وتابع بأن نشاط قطر الخيرية الإنسانية والتنموي ارتبط منذ إنطلاقته بكفالة

[1]/ وكالة السودان للأنباء سونا (suna) ، ٢٩ أغسطس ٢٠٢١م ، ٧: ١٠م

[2]/ بواسطة باج نيوز فى يوم ٢٩ ٢٠٢١م ، ٢٢: ١٠م ، قوقل

الأيتام وتطور خلال أكثر من ثلاثة عقود ، حتى أصبحت من أكبر مظلات الأيتام حول العالم في السنوات الأخيره ، حيث تكفل أكثر من (١٧٥,٠٠٠) يتيم في ثلاثة قارات .

وكانت قطر الخيرية حصلت على جوائز في هذا المجال تقديراً لدورها وإنجازاتها ، حيث نالت مبادرة (رفقاء) جائزتين هما جائزة التميز فى مجال رعاية الأيتام بدول مجلس التعاون الخليجي (كافل) للعام ٢٠١٤م بالبحرين وجائزة السنابل للمسؤولية المجتمعية في مؤسسات رعاية الأيتام بمجلس التعاون الخليجي عن العام ٢٠١٥م[١].

لجنة قطر لمشروع كافل اليتيم جمعية قطر الخيرية :

قدر وزير العمل والشؤون الاجتماعية والإسكان رقم (٥) لسنة ١٩٩٢م بالموافقة على عقد تأسيس لجنة قطرلمشروع كافل اليتيم ونظامها الحساس (جمعية خيرية) .

الباب الأول :

المادة ١

التأسيس

تأسيست بدولة قطر جمعية خيريةغير محددة المدة ذات شخصية إعتبارية وتخضع لأحكام القانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٤ المعدل بالمرسوم بقانون رقم (١٧) لسنة ١٩٨٩م بأنشاء الجمعيات تسمى (لجنه قطر لمشروع كافل اليتيم) وتشمل دائرة عملها جميع أنحاء الدولة ، ولها ان تنشئ فروعاً خارج دولة قطر[٢] .

[1]/ بواسطة باج نيوز ، في يوم ٢٩ أغسطس ٢٠٢١م ، ١٠:٥٥

[٢]/ البوابة القانونية القطرية ، الميزان Almeezan،في يوم الأحد ٢٩ أغسطس

المادة ٢

أهداف وأغراض اللجنة

تهدف الجمعيةإلى مد يد العون لمساعدة المحتاجين في المجالات الآتية :

١- كفالة الأيتام وخاصة أولئك الذين كانت الحروب والكوارث سبباً في يتمهم على أن تشمل الكفالة صغار السن وحتى الثامنة عشر وذلك برعايتهم مادياً واجتماعياً وثقافياً

٢- رعايه الأرامل بما يعينهم على مواجهة أعباء الحياة ومشاكلها وخاصة التي فقدت العائل والأرحام منهن .

٣- تقديم العون والرعاية الصحية لأسر الأيتام .

٤- العمل على إنشاء المدارس والمساجد ومراكز تحفيظ القرآن الكريم

٥- التعاون مع الجمعيات الخيرية التي تسعى إلى تحقيق أهداف مماثلة في خدمة الإنسانية

٦-كفالة الأسر المحتاجة التي تعول أيتاماً إما براتب شهريأو مساعدة سنوية بعد عمل الدراسة

٧-جمع قيمة إفطار الصائم وزكاة الفطر والأضحى وتوزيعها فى الأغراض سالف الإشارة إليها .

المادة ٣

لاتتدخل اللجنة في الأمور السياسية ، وليس من أغراضها تحقيق ربح مادي

الباب الثانى :

العضوية :

الماده ٤

يشترط فى عضو اللجنة مايأتى :

أ- أن لايقل سنه عنثماني عشرة سنه ومتمتعاً بالأهلية المدنية الكاملة

ب- أن يكون حسن السير والسلوك

ت- ألايكون قد أدين بجريمة مخلة بالشرف أو الأمانة مالم يكون قد رد إليه إعتباره

ث- أن يوافق على النظام الأساسي ل اللجنة ويعهد بإحترامه .

المادة ٥ :

باب العضوية مفتوح طالما تتوافر في طالب الإنضمام شروط العضوية المشار إليها وتقدم طلبات العضوية على النماذج التي يعدها مجلس الإدارة ويجب أن يزكيه عضوان من أعضاء اللجنة

المادة ٦ :

يجوز لمجلس الإدارة أن يمنح (عضوشرف) للأشخاص الذين تنتفع منهم اللجنة أو يؤدون لها خدمات أدبيةأو مالية ممتازة .

المادة ٧ :

على كل عضو أن يؤدي عملية فيما يتعلق بأهداف وأغراض الجمعية بدقة وأمانه وأن يحترم قوانين وأنظمة اللجنة الداخلية وأن يتقيد بقراراتها .

المادة ٨ :

عدد قيمة الإشتراك السنوية للعضو بمبلغ خمسمائة ريال قطري يؤده [١]

المادة ٩ :

يؤدي سنوياً قبل نهاية السنه بشهر واحد على الأقل ، وإذا شب أحد الأعضاء إلى اللجنة خلال السنة المالية فلايؤديإلامايستحق عليه من الإشتراك السنوي للمرة الباقية من السنة

المادة١٠:

نزول صفة العضوية بقدار من مجلس الإدارة في الحالات الآتية :

١- الاستقالة المكتوب

[١]- بواسطة البوابة القانونية القطرية ، الميزان (almeezaw) ، فى يوم الإثنين ٣٠ أغسطس ٢٠٢١ م ، ١١:٤٥م

٢- فقدان شروط من شروط العضويه

٣- الوفاء

٤- التأكد من سداد الاشتراك السنويه بعد إفطار العضو كتابياً مرتين بكتاب مجلس بعلم الوصول

٥- الفصل فى الحالات الواردة بالمادة التالية

المادة ١٠ :

يفصل العضو في الحالات التالية :

١- إذا أتى العضو عملاً من شأنه أن يلحق الضرر باللجنة

٢-إذا خالف نظام اللجنةأو إنحرف عن الأغراض التيأقرتها

٣-إذا ساء ل اللجنةأو أضر بسمعتها [١]

[١]/ بواسطة البوابة القانونية القطرية ، الميزان في يوم الإثنين ٣٠ أغسطس ٢٠٢١م ، ١٠: ١٢ص

المبحث الثالث

تحليل الاستبيان

المحور الأول :

جدول رقم (١) يبين هل تتكفل المنظمة بتغطية جميع الاحتياجات :

الإجابة	التكرار	النسبة
أوافق	١	%٩,١
لا أوافق	١٠	%٩٠,٩
محايد	صفر	صفر%
المجموع	١١	%١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن هنالك نسبة ٩,١% توافق على تكفل المنظمة بتغطية جميع الاحتياجات بينما نسبة ٩٠,٩% لا يوافقون على تغطية المنظمة لجميع الاحتياجات .

من الجدول أعلاه نستنتج أن المنظمة لا تتكفل بتغطية جميع الاحتياجات للأفراد .

جدول رقم (٢) يبين مدى إلتزام المنظمة بتقديم المساعدات الصحية خلال فترة المرض:

الإجابة	التكرار	النسبة
أوافق	١	%٩,١
لا أوافق	١٠	%٩٠,٩
محايد	صفر	صفر%
المجموع	١١	%١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة ٩٠,٩% من أفراد العينة لا يوافقون على تقديم المنظمة للمساعدة الصحية خلال فترة المرض بينما ٩,١% يوافقون على ذلك .

ومن هذا نستنتج أن المنظمة لا تقوم بتقديم المساعدة الصحية للأفراد خلال فترة المرض.

جدول رقم (٣) يوضح هل من السهل الحصول على ما تقدمه المنظمة :

الإجابة	التكرار	النسبة
أوافق	٤	%٣٦,٤
لا أوافق	٦	%٥٤,٥
محايد	١	%٩,١
المجموع	١١	%١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة ٣٦,٤% من أفراد العينة يوافقون على سهولة الحصول على ما تقدمه المنظمة ونسبة ٥٤,٥% لا يوافقون على ذلك ونسبة ٩,١ يحايدون هذا.

ومن هنا نستنتج أنه ليس من السهل الحصول على ما تقدمه المنظمة .

جدول رقم (٤) هل تتكفل المنظمة برعاية الأسرة مدى الحياة :

الإجابة	التكرار	النسبة
أوافق	١	%٩,١
لا أوافق	٩	%٨١,٨
محايد	١	%٩,١
المجموع	١١	%١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة ٩,١% يوافقون على أن المنظمة تتكفل برعاية الأسرة مدى الحياة بينما نسبة ٨١,٨% لا يوافقون على هذا ومن يحايدون هذا بنسبة ٩,١%.

ونستنتج من الجدول أعلاه أن المنظمة لا تتكفل برعاية الأسرة لمدى الحياة .

المحور الثاني :

جدول رقم (٥) يوضح طريقة تقديم المنظمة للمساعدات :

الفئة	التكرار	النسبة
نقود	٩	%٥٢,٩
سلع	٨	%٤٧,١
خدمات	صفر	صفر%
المجموع	١٧	%١٠٠

من خلال الدراسة نجد أن المنظمة تقدم المساعدات في شكل نقود بنسبة ٥٢,٩% بينما تقدمها كسلع بنسبة ٤٧,١% بينما لا تقدمها كخدمات .

جدول رقم (٦) يوضح فترات تقديم المنظمة للمساعدات :

الفئة	التكرار	النسبة
شهرية	١	%٩,١
سنوية	صفر	صفر%
من حين لآخر	١٠	%٩٠,٩
المجموع	١١	%١٠٠

من خلال الدراسة في الجدول أعلاه وجد أن فترات تقديم المنظمة شهرية بنسبة بلغت ٩,١% ومن حين لآخر بنسبة ٩٠,٩% .

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن فترات تقديم المنظمة لخدماتها ليست سنوية إنما شهرية أو من حين لآخر .

جدول رقم (٧) يوضح نوع السلع التي تقدمها المنظمة :

الفئة	التكرار	النسبة
أساسية	١١	١٠٠%
جميع أنواع السلع	صفر	صفر%
المجموع	١١	١٠٠%

أثبتت الدراسة أن السلع التي تقدمها المنظمة هي سلع أساسية فقط بنسبة ١٠٠%.

جدول رقم (٨) يوضح الإجراءات المطلوب القيام بها للإلتحاق والإستفادة من المنظمة :

الفئة	التكرار	النسبة
شهادة وفاة	١١	٢٩,٧%
شهادة ميلاد	١١	٢٩,٧%
صور فوتوغرافية	١١	٢٩,٧%
نتيجة الأيتام	٣	٨,٢
رقم وطني	١	٢,٧
المجموع	٣٧	١٠٠%

من الجدول أعلاه وجد أن الأجراءات المطلوب القيام بها للإلتحاق والإستفادة من المنظمة هي شهادة وفاة بنسبة ٢٩,٧% وشهادة ميلاد بنسبة ٢٩,٧% وصور فوتوغرافية بنسبة ٢٩,٧% ونيجة الأيتام بنسبة ٨,٢% ورقم وطني بنسبة ٢,٧%.

ومن هنا نستنتج أن المنظمات اتفقت في (شهادة الوفاة وشهادة الميلا والصور الفوتوغرافية) بنسبة ٢٩,٧% ونسبة ٢,٧% رقم وطني و٨,٢%نتيجة الأيتام.

جدول رقم (٩) يوضح الأثر الذي تحدثه الكفالة في الأسر :

الفئة	التكرار	النسبة
مصاريف واحتياجات المنزل	٧	%٥٨,٣
التعليم	١٥	%٤١,٧
المجموع	١٢	%١٠٠

من خلال الجدول أعلاه وجد أن الأثر الذي تحدثه الكفالة في الأسر بلغ ٥٨,٣% من مصاريف واحتياجات المنزل بينما بلغت نسبته في التعليم ٤١,٧% .

ومن هنا نستنتج أن الأثر الذي تحدثه المنظمة يرتكز على مصاريف واحتياجات المنزل.

الخاتمة

كان وراء بروز دور للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في صنع السياسة بصفة الرفاهية الاجتماعية بصفة خاصة، عوامل عديدة بعضها متعلق بدولة الرفاهية الاجتماعية وتحولاتها في أوروبا الغربية وأيضاً بما طرأ من تحولات على الرعائية الوطن العربي وبخاصة منذ الثمانينات ، وما صاحب ذلك من إعادة النظر كلية في مفاهيم التنمية الكلاسيكية وأيضاً في دور الدولة ، كما كانت التغيرات الجذرية التي لحقت بالنظام العالمي من حيث هيكلة وديناميات عمله وطبيعة العلاقات بين الفاعلين المختلفين، لها تأثيراتها الضخمة على إعادة النظر الدولة والمجتمع المدني على مستوى العالم الأول و الثاني والثالث ، فإن الشراكة الناجحة تحتاج إلى قطاع ثالث قوي ومتبلور تنظيمياً ومؤسسياً ودولة قوية ذات شرعية واسعة تفرض النظام وتحترم حقوق الإنسان لقد إستحوذت قضية التنمية على إهتمام الكثير من الدول بعد الحرب العالمية الثانية وهو ما تبرزه الجهود العديدة لإحقاق برامج التنمية إلا أن تحقيق عمليات التنمية يتطلب موارد ضخمة تتعدى المصادر الداخلية لتمويلها وتدفع الدولة إلي التمويل الخارجي وهذا فإن التنمية تتطلب مصدرين أحدهما : محيلي (داخلي) والآخر خارجي ولكل من المصدرين عوائق يجب على حكومات الدول النامية إتباع إجراءات لإنعاش هذه المصادر وتعزيزها لتحقيق درجات أعلى وأفضل للتنمية بهذه الدول ، تعرفنا على التنمية الاقتصادية التي تعتبر عملية تحول شامل لكافة مكونات اقتصاد ما وذلك من خلال إحداث تغير واضح في أحجام وقيم المكونات الهيكلية البينية والضمنية ولكن إن أهم إشكاليات التنمية هو كيفية تمويل متطلبات هذه التنمية .

النتـــائـــج

مما تضمنه البحث ووفقاً لمعطيات الموضوع الذي تم تناوله يمكن أن نضع الاستنتاجات والنتائج الآتية :

١- إن مفهوم المجتمع المدني جاء كنتاج لتطوراتتاريخية اجتماعية شهدتها المجتمعات الغربية وقد ارتبط وجود (مجتمع مدني) بشرط وجود (دولة حديثة).

٢- يختلف المفهوم الكلاسيكي للمجتمع المدني وعلاقته بالدولة عن المفاهيم المعاصر، لقد تنوعت الرؤى الفكرية لهذه العلاقة لإختلاف مشارب المفكرين والفلاسفة ولقد أقرت هذه الرؤى نظرياً بوجود تمايز بين مجاليهاولكن واقعيـاً شهدت المجتمعات الغربية على الأغلب هيمنة الدولة على المجتمع المدني في تلك المرحلة

٣- الطرح المعاصر للمفهوم يتلخص في كون المجتمع المدني ليس سوى مجتمعات مدنية بالإضافة إلى ثقافة مدنية ، مجال عملها متمايز عن مجال عمل الدولة،أو بمعني آخر مستقلة عن سلطة الدولة وغير تابعة أو خاضعة ة لهاولكن الإستقلالية لا تعني نفي علاقة التأثير والتأثر بينها وذلك لأن الشأن الاجتماعي مجال مشترك بينهما وشرط النجاح لهما أن يعملان في إطار تكاملي

٤- يعد المجتمع المدني شرطاً ضرورياً وليس وحيداً لوجود دولة ديمقراوية حيث الإتجاه نحو بناء مجتمع مدني شأنه أن يزيد من المشاركة السياسية في الحياة العامة وأن يرسخ مفهوم المواونة .

٥ ـ توزعت التصورات بطشأن العلاقة بين المجتمع والدولة إلي مدخلين أساسيين المدخل الأول مدخل الصراع والمواجهة سواء كانت هذه المواجهة من طرف المجتمع المدني بوجه الدولة التسليطية أو بالعكس ولم يسلم هذا الطرح من النقد ويعد قاصراً عن تحليل العلاقة بينهما نتيجة لذلك جاء المدخل الثاني مدخل التكامل بينهما فالدول والمجتمع المدني يتمايزان بمؤسسات كل منهما وبوظائف هذه المؤسسات ويرتبطان بترابط وتفاعل تلك المؤسسات.

٦ – إن دور مؤسسات المجتمع المدني يعد دور تكاملي مع مؤسسات الدولة والمؤسسات الأهلية التي إن تعاضدت معاً تحققت التنمية المستدامة على صعيد المجتمع .

التوصيـــات

١- إشراك منظمات المجتمع المدني في و ضع إستراتيجية التنمية وإتاحة الفرصة لمنظمات المجتمع المدني بالعمل وفقا لخططها واحتياجاتها

٢- تأهيل وتدريب قيادات منظمات المجتمع المدني لتمكينهم من تطبيق أساليب القيادة وتطوير آلية العمل لتنفيذ الخطط والأهداف المرسومة لتلك المنظمات ولكي تصبح أداة لتطوير أعضائها من خلال ما تنظمه من ندوات ودورات في ثقافة التنمية ومتطلباتها .

٣ – تفعيل دور مراكز مساعدة المنظمات وتهيئتها للقيام بمهامها من حيث الإشراف والمتابعة والتنسيق والتقييم المستمر لأنشطة وبرامج المنظمات والجمعيات.

٤- الإستعانة بخبرات المنظمات والجمعيات والإتحادات الأخرى والتي تمتك خبرة متنامية ومتطورة في هذا المجال .

٥- إيجاد آلية للتواصل والتنسيق بين الجمعيات والمنظمات والجهات ذات العلاقة وعلى الأخص الحكومية.

٦- توفير الدعم المادي وتوزيعه بصورة عادلة ووفقاً لمتطلبات كل منظمة واحتياجاتها على أن تتبني الجهة المشرفة على عمل تلك المنظمات عملية التوزيع ووفقاً للدراسات والمعلومات المتوفرة لكل منظمة .

٧ – العمل على زيادة مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني الاشتراك مع الرجل م مطلق أن المرأة نصف المجتمع فلا يمكن عزل نصف المجتمع عن نصفه الآخر والإكتفاء بأن تعمل المرأة في سياق ير المنظمات النسوية فقط ، (فلا يمكن تنمية المجتمع والسير به قدماً نحو التنمية الشاملة دون المشاركة الفعيلة للجميع نساء ورجال)

٨- على المنظمات المدنية أن تدير حواراً بينياً فيما بين المنظمات وحوار نخبويا مع النخب بهدف الوقوف على القضايا ذات الأولوية والأهداف التي يجب على ضوءها إدارة حوار مجتمعي شامل.

٩- ضرورة نشر ثقافة التمويل الأصغر من يخلال الورش والمنتديات والمؤتمرات وتبسيط إجراءات منح التمويل وتسهيل الضمانات للمشروعات الصغيرة.

١٠- ضرورة تجاوز العقبات التي تحول دون قيام مؤسسات المجتمع المدني بأهمية هذه المؤسسات واهمية دعمها وتذليل العقبات أمامها من قبل الدولة .

المصادر والمراجع

١/ إستراتيجية منظمات المجتمع المدني في مجال التنمية ٢٠٠٩م.

٢/ عبد الرحيم أحمد بلال ، ورشة الفعاليات غير الحكومية.

٣/ محمد إبراهيم ملاوي مجلة ، جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونيةالمجلد (٢٤) العدد الثاني ٢٠٠٨م .

٤/ سعيد بن سعيد العلوي وآخرون ، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية مركز دراسات للتنمية ودار أمين للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٢م.

٥/ حيدر إبراهيم علي ، من مقدمة سعد الدين إبراهيم ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان مركز ابن خلدون الوحدة العربية بيروت ١٩٩٧م.

٦/ جون لك ، الحكم المدني ، ترجمة فخري بيروت ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع اليونسكو ١٩٥٩م نقلاً عن د: حسن صعب .

٧/ الديمقراطية والدمقرطة والانتقال الديموقراطي جريدة المستقبل العددة ٣٤٧ ، ٥ يناير ٢٠٠١م .

٨/ سعد الدين إبراهيم ، المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في مصر ، دار قباء القاهرة ٢٠٠٦م.

٩/ دليل اسكوفا للتخطيط الاستراتيجي الخرطوم سبتمبر ٢٠٠٧م المجلس السوداني للجمعيات التطوعية .

١٠/ هارل جودي بيرس ، المجتمع المدني والتنمية استكشاف معهد باولدر لين رينر ٢٠٠١م.

١١/ فريد باسيل العثماني ، تعريف المجتمع المدني الحوار المدمن العدد ١٣٥١ تاريخ نشر المقال ١٨/١٠/٢٠٠٥م .

١٢/ http://www. Siiron line .Drg /alabwab/akhbar_adiom ocrati (15)/430.htm

١٣/ http//www.siiorline.org/albawaba/akhbar_adimocrati (15)/430.htm

14/ ماهر الجعبري ، مجلة الوعي والمجتمع المدني ومنظماته التصنيف والفكرة (٢) السنة التاسعة والعشرون العدد ٣٣٣ ١٤٣٥هـ ٢٠١٤م.

١٥/ ميرغني عبد العال حمود ، ورقة بعنوان منظمات المجتمع المدني خصائص وسائل وأساليب تفعيلها ، مركز السودان للتدريب والاستشارات ٢٠٠٧/٧/١٨م.
١٦/ الطاهر لبيب وآخرون ، الثقافة والمثقف في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٢م .
١٧/ أحمد جمال الدين موسى ، النظريات والنظم النقدية والمصرفية ، مكتبة الجلاء بالمنصورة ٢٠٠٠م .
١٨/ أحمد بديع بابح ، كتاب النظام المالي وأثره على إعادة توزيع الدخل القومي مقارناً بالنظام المالي في الإسلام.
١٩/ أحمد محمود الشافعي رسالة دكتوراة بعنوان الفكر الاقتصادي عند عمر بن الخطاب مستنداً للكتاب المحلي لابن حزم السادس .
٢٠/ كريمة كريم ، الفقر وتوزيع الدخل في مصر ، صادر عن منتدى العالم الثالث ، مكتبة الشرق الأوسط ، القاهرة يونيو ١٩٩٤م ، مطابع نجد المصرية السعودية .
٢١/ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، دور المنظمات غير الحكومية العربية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي المتابعة المتكاملة لهما ، الأمم المتحدة نيويورك ٢٠٠٠م .
٢٢/ مطيع عبد الله ، دول الرفاهية الاجتماعية ، السويد نموذج ، مقالة في الحوار المتعدن .
٢٣/ سلمى حسين ، المجتمع المدني مفهوم تنموي ، تجربة منظمات المجتمع المدني التونسي في تحقيق التنمية تونس ١٩٩٧م .
٢٤/ منى أبو يوسف ، دور المجتمع المدني في صنع السياسات الاجتماعية ، رسالة دكتوراة غير منشورة جامعة الإسكندرية كلية الآداب ١٩٩٦م .
٢٥/ أسامة عباس ، المجتمع المدني والتنمية ، مؤتمر التنمية آفاق وطموح ، جامعة اليرموك ، ورقة عمل مقجدمة لدور المجتمع المدني في التعليم .
٢٦/ ياسمين عبد الحميد ، دور المجتمع المدني المصري في تحقيق التنمية والمشاركة الاجتماعية ، رسالة دكتوراة منشورة جامعة القاهرة .
٢٧/عزمي بشارة ، المجتمع المدني ، دراسة تقنية مع إشارة إلى المجتمع المدني العربي ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٨م .

٢٨/ معتصم حسن فرح ، ورقة بعنوان دور المفوضية في إدارة العمل الإنساني ، مفوضية العون الإنساني ، الملتقى الأول للمفوضيات الولائية في الفترة من ٢٥-٢٦ مايو ٢٠١١م .
٢٩/ محمد بدوي الصافي ، مركز التنوير المعرفي ور شة التنمية الاجتماعية في السودان ،المنظمات الطوعية في التنمية في السودان ، أكتوبر ٢٠١٠م .
٣٠/ مرتضى عبد الحي محمد أحمد ، كيفية تسجيل المنظمات التطوعية في السودان في الفترة من ١٩٥٦م_١٩٩٨م على المستوى القومي .
٣١/ من القرآن الكريم سورة الإنسان الأيتين (٨،٩) .
٣٢/ من القرآن الكريم سورة الحج الآية (٧٧) .
٣٣/ حديث شريف كتاب صحيح البخاري .
٣٤/ منظمات العمل الطوعي والإنساني يونيو ٢٠١١م ، الساعة ٧:٢٢م.
٣٥/ كتاب مداولات المؤتمر القومي للعون الإنساني .
٣٦/ معتصم حسن ، تداول المفوضية في إدارة العمل الإنساني مايو ٢٠١١م .
٣٧/ أشرف محمد حسن ، آفاق إفريقية ، المجتمع المدني في السودان بحث دكتوراة جامعة القاهرة .
٣٨/ سمير الباز ، المنظمات العربية والأهلية على مشارف القرن الحادي والعشرين محددات الواقع وآفاق المستقبل ١٩٩٧م.
٣٩/ عبد الرحمن أحمد عثمان ، العمل الطوعي مفاهيمه النظرية وتطبيقاته العملية ، مطبوعات مركز الدراسات والاستشارات العلمية ، دار جامعة أفريقيا للطباعة ٢٠٠٠م .
٤٠/ نور الهدى محمد الشفيع ، منظمات المجتمع المدني في السودان ودورها في السلام ٢٠١١م ،السياعة ٣:١٤م .
٤١/ عبد الله عبد الحميد الخطيب ، العمل الطوعي مفاهيمه النظرية وتطبيقاته العملية مطبوعات مركز الدراسات والاستشارات العلمية دار جامعة أفريقيا للطباعة ٢٠٠٠م .
٤٢/ شهد إبراهيم ، دارفور تقاطعات الثقافة والسياسة إتحاد الكتب السوداني سبتمبر ٢٠٠٧م .
٤٣/ عبد الرحيم أحمد بلال ، القضية الاجتماعية والمجتمع المدني في السودان ، دار عزة للنشر الخرطوم ص ب ١٢٩٠٩ ، ٢٠٠٥م .
٤٤/العمل الطوعي في السودان والمجلس السوداني للجمعيات الطوعية (اسكوفا) .

٤٥/ أمال شلاش ، التنمية البشرية ، دراسات في التنمية البشرية المستدامة بغداد ٢٠٠٠م ، الساعة ٤:٢٢م .
٤٦/ البشرى جودي ، نساء يبنين السلام ، المشاركة في الخبرات ، لندن ، التحذير الدولي ٤ أيلول ٢٠٠٣م ، سبتمبر ٢٠٠٤م .
٤٧/ كومار كريشنا ، المرأة والحرب الأهلية التأثير على المنظمة والعمل ، باولدر ليني راينر ٢٠٠١م .
٤٨/ Google الأربعاء ٢٥ أغسطس ٢٠٢١م الساعة ١٠:٠٥ م .
٤٩/ Google الأربعاء ٢٥ أغسطس ٢٠٢١م الساعة ١٠:٣٥ م .
٥٠/ Google الخميس ٢٦ أغسطس ٢٠٢١م الساعة٨:٢٥ م .
٥١/ Google الخميس ٢٦ أغسطس ٢٠٢١م الساعة٨:٣٠ م .
٥٢/ وكالة السودان للأنباء (سونا) ٢٩ أغسطس ٢٠٢١م ، ١٠:خ٧م .
٥٣/ باج نيوز يوم ٢٩ أغسطس ٢٠٢١م ، ١٠:٢٢م .
٥٤/ باج نيوز يوم ٢٩ أغسطس ٢٠٢١م ، ١٠:٥٥ م .
٥٥/ البوابة القانونية القطرية الميزان الأحد ٢٩ أغسطس ٢٠٢١م ، ١١:٣٧م .
٥٦/ البوابة القانونية القطرية الميزان الإثنين ٣٠ أغسطس ٢٠٢١م ، ١١:٤٥ م .
٥٧/ البوابة القانونية القطرية الميزان الإثنين ٣٠ أغسطس ٢٠٢١م ،١٢:١٠ م .

أسئلة الاستبيان

المحور الأول :

١/ هل تتكفل المنظمة بتغطية جميع الاحتياجات :

أ/ أوافق ( ) ب/ لا أوافق ( ) ج/ محايد ( )

٢/ هل تلتزم المنظمة بتقديم المساعدات الصحية في حالات المرض :

أ/ أوافق ( ) ب/ لا أوافق ( ) ج/ محايد ( )

٣/ هل من السهل الحصول على ما تقدمه المنظمة :

أ/ أوافق ( ) ب/ لا أوافق ( ) ج/ محايد ( )

٤/ هل تتكفل المنظمة برعاية الأسرة مدى الحياة :

أ/ أوافق ( ) ب/ لا أوافق ( ) ج/ محايد ( )

المحور الثاني :

١/ هل تقوم المنظمة بتقديم المساعدة كسلع أم خدمات أم كنقود :

.....

٢/ هل تقوم بتقديمها في فترات شهرية أم سنوية أم من حين لآخر :

.....

٣/ إذا كانت تقدم سلع هل هي سلع أساسية فقط أم جميع أنواعى السلع :

.....

٤/ ما هي الإجراءات المطلوب القيام بها للالتحاق و الاستفادة من عمل المنظمة :

.....

.....

٥/ ما هو الأثر الذي تحدثه الكفالة في الأسر :

.....